IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية: دراسة مسحية على مدينة جدة]

[الباحث الأول: أ. د. عبلة عبد الحميد بخاري]

[أستاذ اقتصاد- كلية الاقتصاد والإدارة- جامعة الملك عبد العزيز- المملكة العربية السعودية]

[الباحث الثاني: هناء طارق حريري]

[باحث اقتصاد -ماجستير اقتصاد- كلية الاقتصاد والإدارة- جامعة الملك عبد العزيز- المملكة العربية السعودية]

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة على تحليل ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية، بالتطبيق على النساء الفقيرات في مدينة جدة. تستند الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المسحي، في وصف وتحليل الظاهرة واستعراض الأدبيات ذات العلاقة، معتمدة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. أظهرت النتائج التأثير الواضح للأسباب التنظيمية على تأنيث الفقر، تليها الأسباب الاقتصادية، فالأسباب الاجتماعية. كان عدم وجود دعم كافي لبدء مشروع خاص السبب الأبرز تنظيمياً، وارتفاع تكاليف المعيشة الأبرز اقتصادياً، بينما مثلت العادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الجنسين أبرز الأسباب اجتماعياً. أما عن آثار تأنيث الفقر، فاتضح أن تدني مستوى المعيشة وزيادة البطالة هما من أبرز الآثار الاقتصادية، وأن الضغوط النفسية والخلافات والنزاعات الأسرية تعد من الآثار الأبرز اجتماعيا. أكدت النتائج على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين أسباب تأنيث الفقر وآثاره، وأن الأسباب الاقتصادية هي الأكثر تأثيرا على الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في شروط وإجراءات الضمان الاجتماعي، وحسن توجيه الجهات الممولة للمشاريع الناشئة، إضافة إلى ضرورة تمكين المرأة اقتصادياً مما يكفل تمكينها اجتماعياً.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التميز النوعي، تأنيث الفقر، فقر النساء، أسباب الفقر، آثار الفقر.

Abstract:

This study aims to analyze the phenomenon of feminization of poverty in the Kingdom of Saudi Arabia, applied on poor women in Jeddah city. It is based on the descriptive and analytical survey method, to describe and analyze the phenomenon and to review the relevant literature. The questionnaire is the main tool for data collection. The results showed significant impact of organizational causes on the feminization of poverty, followed by economic causes, then social causes. The lack of sufficient support to start a private enterprise was the most prominent organizational cause; the high cost of living was the most economical cause; while gender-based customs and traditions represented the most prominent social cause. Considering the feminization of poverty's impacts, it was clear that the low standard of living and the increase in unemployment are among the most prominent economic impact; psychological stress, and family's conflicts and disputes were the most prominent social impact. The results confirmed that there is a positive correlation between the causes of feminization of poverty and its impacts. Economic causes are the most influencing on the

social and economic impacts. Accordingly, the study recommended the necessity of reviewing the conditions and procedures of social security, and proper direction of the funding bodies for emerging projects. In addition, empowering women economically in needed to ensure their empowerment socially.

Key words: Poverty, Gender discrimination, Feminization of poverty, Women's poverty, Causes of poverty, Poverty's Impacts.

المقدمة

إن كانت قضية عدم المساواة والتمييز ضد المرأة ولا تزال أحد أهم القضايا العالمية التنموية إلى جانب قضية الفقر، فرغم أن الفقر يؤثر على الرجال والنساء والأطفال غير أن النساء بشكل عام أكثر تضرراً وأكثر صلة بالفقر. تعاني نساء العالم من الفقر أكثر من الرجال، لانخفاض قدراتهن وفرصهن في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها مثل الأرض والثروة الحيوانية والدخل مقارنة بقدرات وفرص الرجال (World Economic Forum, 2020). ورغم الجهود الدولية المنصبة حول القضاء على الفقر كأهم أهداف الألفية الإنمائية، إلا أن التمييز بين الجنسين لا يزال أحد أكبر الحواجز أمام التنمية البشرية. وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذا الجانب، خاصة بعد تضمين خمسة مواضيع مهمة ترتبط برفاهية الإنسان ضمن مؤشرات التنمية البشرية، وهي: جودة التنمية البشرية، الفجوات بين الجنسين في الحياة، تمكين المرأة، الاستدامة البيئة، والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية (UNDP, 2018).

صرحت Obiagelii Ezekwesili -نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا- في مؤتمر عن الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009 بأن للفقر وجه أنثوي Poverty has a female face، وأن للأزمة الاقتصادية العالمية عواقب كبيرة خاصة على الفتيات حيث تقلل من الدخول الفردية وتحد من ميزانيات الأسر. ورغم كافة النداءات الدولية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في التعليم والعمل والكسب، غير أن التقدم المحرز في مجال حصر ظاهرة تأنيث الفقر لا يزال بطيئا، فلا تزال النساء أكثر عرضة للعيش في فقر. يشير تقرير Oxfam، إلى أنه في قمة الاقتصاد العالمي هناك نخبة صغيرة غنية تنمو ثروتها بشكل كبير وبجهد ضئيل، وذلك مقابل نساء وفتيات في قاع الاقتصاد، يعشن في فقر وتهميش ويخصصن 12.5 مليار ساعة من الرعاية اليومية مجاناً، رغم ضرورة عملهن لدعم الأسر المزدهرة والقوى العاملة الصحية والمنتجة (Coffey, *et al.*, 2020). وتفوق ثروة أغنى 22 رجل في العالم ما تملكه كافة نساء القارة الأفريقية بكاملها. كما تؤكد التقارير الدولية على أن حوالي ثلثي فقراء العالم من النساء، حيث لا تزال النساء يعانين من مختلف أشكال التمييز في الحصول على العمل والمشاركة الاقتصادية، ولا يزال ما تكسبه النساء يقل عما يكسبه الرجال بنسبة 24% على المستوى العالمي، ولا تزال النساء يتقاضين أجراً أقل من الرجال في نفس الوظيفة وبنفس المستوى المهاري المطلوب. هناك 42% من النساء -في سن العمل- خارج القوى العاملة مقابل 6% من الرجال، وغالباً ما تتم مشاركة النساء في الأعمال ذات القيمة المضافة المنخفضة، فنجد ربع النساء العاملات هن من العمال المحليين والوظائف غير الرسمية ويمثلون 80% منها (20% رجال). تمثل النساء 65% من الأشخاص فوق سن التقاعد دون معاش، كما أن 26.4% فقط ممن هن في سن العمل مشمولات بمعاشات التأمينات الاجتماعية (المرجع السابق).

ومن هنا، ونظرا لارتباط الفقر بالمرأة والتي تمثل نصف المجتمع، أصبحت قضية فقر النساء من القضايا التي ينصب عليها اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، والتي تحظى بنقاشات واسعة النطاق تحت

شعارات "المرأة والتنمية"Women and Development و"المرأة والنوع الاجتماعي" Women and Gender و"تأنيث الفقر" Feminization of Poverty. بدأت الدراسات النظرية والتطبيقية في التركيز على فقر النساء أو ما عرف بتأنيث الفقر، فكانت Diana Peace (1978) أول من استخدم تعبير "تأنيث الفقر"، عندما لاحظت أن الفقر قد أصبح مشكلة نسائية في الولايات المتحدة الأمريكية، فأشارت إلى أن تأنيث الفقر إنما يعني أن النساء فقيرات في حقوقهن (Goldberg, 2010).

وفي المملكة العربية السعودية، تعتبر ظاهرة الفقر من المشكلات المجتمعية المؤثرة في المجتمع ككل، والمرأة تحديداً باعتبارها العنصر الأضعف في حال مقارنتها مع الرجل، نظراً لوجود العديد من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي قد تجعل المرأة تعاني من تبعات الفقر أكثر من الرجل، مما يقلل فرص خروجها من دائرة الفقر. ورغم الجهود التي بذلتها الدولة مؤخراً لتمكين المرأة ورفع مشاركتها الاقتصادية، فلا تزال نسبة المشاركة أقل من الطموحات. في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي، أدرجت المملكة في المركز 148 عالمياً من حيث المشاركة الاقتصادية للمرأة، والمركز 139 في الصحة وإمكانية الحياة للمرأة، والمركز 136 في التمكين السياسي للمرأة. الأمر الذي يعكس حتمية التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة السعودية (World Economic Forum, 2020). وعلى الرغم من عدم وجود بيانات أو إحصائيات لمستوى الفقر في المملكة، ورغم أن المملكة هي العاشرة عالميا والأولى عربيا في أقل معدل للفقر، غير أن هناك من يعتبر الفقر في المملكة مشكلة خفية نادرا ما ترد حولها بيانات واضحة، مما يجعل عملية رصدها وحل تداعياتها أمراً صعباً.

وعلى ذلك، يأتي هذا البحث بهدف الخروج بفهم واضح لفقر المرأة "تأنيث الفقر"، متمثلاً في أسبابه؛ والمشكلات المتولدة عنه. وللوصول إلى الهدف الرئيس، تستعرض الباحثتان أدبيات تأنيث الفقر، مع التركيز على الدراسات الخاصة بفقر المرأة السعودية. واعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، تم تطبيق الظاهرة من خلال استبانة وزعت على النساء اللاتي يعتبرن أنفسهن فقيرات في مدينة جدة. وقد تم إعداد الاستبانة بحيث يمكن تحليلها للتعرف على خصائص النساء الفقيرات، وأسباب فقرهن (اقتصادياً، اجتماعياً، وتنظيمياً)، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، مع تحليل العلاقة بين الأسباب والآثار، في سبيل الخروج بنتائج منطقية تساعد في وضع التوصيات التي من شأنها المساعدة في وضع حلول تساهم في الحد من تفشي ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أشارت الأدبيات إلى صور متعددة للفقر كالفقر المطلق، الفقر المدقع، فقر الدخل، فقر الحالة، الفقر الحضري، والفقر المؤنث (تأنيث الفقر)، وغيرها. وقد كانت Diana Peace (1978) أول من استخدم تعبير "تأنيث الفقر" Feminization of Poverty، عندما لاحظت أن الفقر قد أصبح مشكلة نسائية في الولايات المتحدة الأمريكية، فأشارت إلى أنه في عام 1976 كان حوالي (2/3) من الفقراء الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة هم من النساء وأن ما يقارب نصف العائلات الفقيرة تترأسها النساء، مع اتجاه هذه المقاييس إلى النمو والتزايد مع مرور الزمن (Goldberg, 2010). وعلى الرغم من أهمية موضوع تأنيث الفقر غير أن اهتمام الأدبيات به يعد متواضع نسبياً مقارنة بأهميته، حيث طورت العديد من النظريات المفسرة، التي كان أساس وجودها الرغبة في الكشف عن حالة الظلم والقمع اللذين تتعرض لهما النساء. أما الدراسات التطبيقية، فتناولت موضوع تأنيث الفقر كظاهرة تستحق البحث حيث تم شرح مفهومها وأبعادها بتوسع، مع تعرض البعض لأسبابها أو لتأثيرها على الفرد والمجتمع. ولكن يمكن القول بأن الظاهرة لم تلقى الاهتمام

الكافي من قبل الباحثين بدراسات متعمقة في الأسباب أو الآثار من مختلف الجوانب، هذا على الرغم من أهمية دراسة أسباب أي ظاهرة للتمكن من تشخيصها والحد منها ومن آثارها.

أولاً- الأدبيات النظرية في الفقر وتأنيث

أول مفكري الاقتصاد في مناقشة الفقر، معرفاً الفقر بأنه عدم القدرة على شراء Adam Smithكان أن حجة Gilbert (1997). ويرى (Jung & Smith, 2007)الضروريات التي تتطلبها الطبيعة أو العرف سميث في نظرية المشاعر الأخلاقية تشير إلى أن الفقر كان سبباً للعار، الإقصاء الاجتماعي، والاضطرابات النفسية، بدلاً من كونه حالة اقتصادية أو شرطاً للحرمان الاقتصادي. وضح سميث أن اللامساواة الاقتصادية هي جزء من كل المجتمعات من الصيد إلى الرعي، أما في المجتمعات التجارية فلن تكون هناك مشكلة للفقر المدقع، حيث أن العاملين بأجر لن يواجهوا بؤساً حقيقياً، لحصولهم على احتياجاتهم من خلال الأجور المكتسبة من الأغنياء. وبصفة عامة كان القضاء على الفقر أحد الأهداف المحورية للاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل، فهم يرون أن "انتقال الدخل من رجل ثري نسبياً إلى رجل فقير نسبياً يجب أن يزيد من مجموع الرضا" (Jung & Smith, 2007: 32) . ومن جانب آخر يشير الكلاسيكيين إلى أن المساواة الكاملة من شأنها أن تؤدي إلى إنتاجية منخفضة، مما يقلل من الرفاهية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الآراء التاريخية المنبثقة عن الاقتصاد الكلاسيكي فيما يتعلق بالتغييرات بين الأفكار الاقتصادية والمواقف تجاه الفقر مفيدة، إلا أنها لا تتناول كيفية تأثير هذه الآراء على السياسات العامة أو الاقتصادية، وخاصة السياسات العامة التي تستهدف على وجه التحديد استئصال الفقر وفعاليتها في تحقيق هدف المساواة (Persky, 2004) .

يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد -مع استناد نظريتهم في الفقر على مفهوم الإنتاجية الحدية للعمالة والأجور- أنه في ظل وجود التبادل والنمو، ينخفض انعدام المساواة في الدخل، ولذلك إذا تم الاعتناء بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فلسوف يتم الاهتمام بالفقر. ويؤكد مؤيدو النظرية على أنه في حالة استمرار وجود اختلافات غير مرغوبة في الدخل بعد تشغيل آليات التعديل التلقائي، فإن الاقتصاد الكينزي يقدم خطا بديلاً، كالاعتماد على الضرائب والإعانات لإعادة توزيع الدخل والحد أو حتى القضاء على الفقر (Agola and Awang, 2014) .

أما عن الفقر المؤنث، فقد طورت بصدده العديد من النظريات المنبثقة عن مفهوم النوع الاجتماعي الذي ظهر مع الإعلان الدولي للمرأة في 1975، والعقد الذي تلاه (العقد الدولي الأول للمرأة)، ليشير إلى "الإدراك والاعتراف بالفروق البيولوجية والاجتماعية بين الذكر والأنثى فالفروق البيولوجية هي تلك الفروق المرتبطة بينهما أما الفروق الاجتماعية فهي تلك الفروق التي ترتبط بالبنى الاجتماعية" (بحري، 2016: 71). قبل ذلك، ظهرت النظرية النسوية الليبرالية Liberal Feminism theory في أوائل القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية، فبدأت موجتها الأولى للمطالبة بمنح النساء الحقوق العامة التي تم استثنائها منها والتي يتمتع بها الرجال، حيث ترى النظرية أن تدني الأوضاع المادية للنساء ما هو إلا نتيجة اللامساواة في الفرص بين الجنسين. دعت النظرية إلى تحقيق مجتمع عادل يقدم تعليماً متساويا للجنسين على اعتبار أن التعليم هو أحد الوسائل الأساسية لتحويل المجتمع نحو المساواة، وإلى حق المرأة في العمل خاصة مع تدني أوضاع النساء في عصر الثورة الصناعية (حوسو، 2009).

وفي أوائل القرن العشرين، ورغم تحقيق المرأة للعديد من حقوقها، وضعت النظرية الليبرالية تصورها للحرية كاستقلال شخصي للمرأة لتعيش الحياة التي تختارها بنفسها، وتكون مستقلة سياسياً، وتشارك في تشكيل الظروف التي تحياها. وفي الخمسينيات، ظهرت الموجة النسوية الثانية والتي عرفت بالنسوية الجديدة

، لتقوم على أساس فلسفي ثلاثي العناصر: المرأة، الطبيعة، وتحرر القوميات. تميزت New Feminism الموجة بكشفها عن تميز الأنثى وخبراتها التي تم طمسها مما أدى إلى اختلال مسار الحضارة. أكد هذا التوجه على اختلاف النساء عن الرجال من خلال مفهوم النوع الاجتماعي، فتناول الجنسين الإناث والذكور بدلاً من التركيز على المرأة وحقوقها فقط. أما الموجة الثالثة للنظرية، فعرفت بنظرية ما بعد النسوية Post- والتي مثلت صيغة جديدة لشخصية المرأة ودورها في المجتمع. وتعرف بأنها تلك Feminism Theory العمليات النشطة التي تم من خلالها تقويض المكاسب النسوية في السبعينيات والثمانينيات، والتي تقترح أنه من خلال مجموعة من المؤامرات، فإن عناصر الثقافة الشعبية المعاصرة تكون فعالة بشكل مضر فيما يتعلق بحل مشاكل النسوية (McRobbie, 2004).

، فترى أن الاضطهاد الطبقي بين الجنسين هو Marxist Feminist Theory أما النظرية النسوية الماركسية سبب الفقر المؤنث، لكونه يضع المرأة في مواقع عمل دونية وأجور ضئيلة، ويعتبرها قوة عمل احتياطية يتم استخدامها عند الضرورة أو في الأعمال المتدنية الأجر (Hussain, *et al.*, 2016) . قامت النظرية على تفسير خضوع النساء في النظام الرأسمالي كشكل من أشكال القمع الذي يخدم النظام، فميز Karl Marx (أنصار المدرسة النسوية الماركسية) بين حالة المرأة ووضعها في الطبقة البرجوازية Friedrich Engles و وبين وضعها في الطبقة العمالية. تعمل المرأة في الأولى كزوجة، بينما تقمع وتضطهد في الثانية من خلال العمل في مواقع دونية وبأجور متدنية لصالح الطبقة الرأسمالية. ولعل من أهم ما طالب به أنصار هذه النظرية يتمثل في إعطاء النساء أجرا مقابل العمل المنزلي ورعاية الأطفال، باعتبار الأعمال المنزلية تعد جزءا لا يحتسب رغم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. واعتماداً على التقاليد الماركسية، جاءت النظرية الاقتصادية الراديكالية Radical Theory ، لتنظر إلى المجتمع باعتباره نظاماً أساسياً للأبوية والذي يهمين فيه الرجال على النساء، وعليه سعت لتحرير المجتمع من تحدي الأعراف والمؤسسات الاجتماعية القائمة كمصادر للاضطهاد ضد النساء.

في منتصف السبعينيات، نتيجة لغياب Feminist Theory of Poverty ظهرت النظرية النسوية للتنمية المرأة عن الممارسات التنموية وتجاهل دورها في الحياة الاقتصادية. وتندرج تحت النظرية ثلاث مداخل رئيسية: المرأة في التنمية، المرأة والتنمية، والنوع الاجتماعي في التنمية. ربط المدخل الأول بين قضايا المساواة بين الجنسين وبين مساعي التنمية، مؤكدا على الدور الإنتاجي للمرأة إضافة إلى دورها التربوي والأسري، وذلك ذلك نتيجة الإدراك بأن عدم الأخذ في الاعتبار بمساهمة المرأة قد أدى إلى فشل الجهود التنموية (بحري، 2016). ويركز المدخل الثاني على العلاقة بين المرأة والتنمية على اعتبار أن المرأة قد أدمجت في عمليات التنمية، فلابد من تلبية احتياجاتها الأساسية، من المياه الصالحة للشرب والغذاء والخدمات العامة. هذا في حين جاء المدخل الثالث بهدف تحديد العلاقة بين الجنسين والوقوف على الأسباب التي تمنح المرأة أدواراً دونية وهامشية في المجتمع (المرجع نفسه). وبشكل عام، ترى النظرية النسوية للتنمية أن مفتاح التغلب على مشاكل التنمية في الدول النامية إنما يتمثل في التركيز على النساء ، هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين المساواة للنساء وبين التنمية Amartya Sen الفقيرات، فكما يشير الاقتصادية، تتمثل في تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى مقومات التنمية لاسيما من خلال الصحة والتعليم وفرص الكسب وسريان الحقوق والمشاركة السياسية (Sen, 1992) . هذا وتشير النظرية النسوية إلى ضرورة تقوية روح المبادرة والأعمال للمجتمعات والأفراد المهمشين اقتصاديا وخاصة النساء، مع التأكيد على حقيقة أن النساء والرجال ليسوا متجانسين في الطبيعة، وبالتالي يعانون من الفقر بشكل مختلف.

ثانياً- الدراسات السابقة:

حظيت الأدبيات بالعديد من الدراسات في الفقر بشكل عام و"تأنيث الفقر" بشكل خاص، سواء من حيث ماهيته وأنماطه، أو من حيث العوامل المسببة لتزايد الفقر بين النساء. وفي هذا الجزء من الباحث، تستعرض أهم الدراسات التي ربطت بن الفقر وتأنيثه، مع التركيز على الدراسات المهمة في تأنيث الفقر عالمياً وإقليمياً، وإلقاء مزيد من الضوء على تلك الخاصة بالمملكة العربية السعودية. وقد لوحظ تركيز الدراسات الأولى على نسبة معدلات الفقر بين النساء مقارنة بمعدلات الرجال، والتوصل إلى مفهوم واضح لتأنيث الفقر، مستندة على عتبات الفقر في قياس الفقر المطلق (Christensen, 2019). كما ركزت الدراسات على العوامل والأسباب المحتملة لتأنيث الفقر من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، كهيكل الأسرة، ومعدلات المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة، وتأثير دولة الرفاهية (المرجع السابق). ومع بداية الألفية الجديدة وما ترتب من جهود لتحقيق أهداف الألفية التنموية، زاد اهتمام الباحثين بدراسة الفقر وعلاقته بالمرأة ومن مختلف الجوانب.

قامت دراسة أبو العينين (2004) بتحليل الأسباب المختلفة المؤدية لتزايد عدد الفقراء في الدول العربية، فتوصلت إلى أن حدة الفقر في الدول العربية من أهم الأسباب المؤدية إلى استبعاد وتهميش المنطقة العربية من المشاركة في عصر العولمة والاندماج في اقتصاد عالمي موحد. كما أشارت الدراسة إلى أن الدول العربية تعاني من سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبباته التي تؤثر على نوعية الفقر وتركيبته كالنمو السكاني، وعدم المساواة حسب النوع التي تؤدي إلى تأنيث الفقر، وأن معظم السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الدول العربية سياسات كلية قصيرة الأجل في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، وهو أمر لا يتناسب مع هدف القضاء على الفقر كهدف طويل الأجل. أما دراسة علي (2005)، فكشفت عن تأثير الفقر على إضعاف النساء في الدول العربية. وباستخدم الباحث مؤشر عدد الرؤوس حسب خطوط الفقر القطرية لعينة من 40 قطراً، توصل إلى أن انتشار فقر الدخل يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية مرتفعة للغاية، وأن انتشار فقر الدخل يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء في مجال التمثيل في البرلمانات الوطنية، وفي مجال شغل الأعمال المهنية والفنية، وكذلك إضعاف النساء فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد الاقتصادية مقارنة بالرجل.

تعاني النساء من الفقر أكثر من الرجال ولأسباب مختلفة عنهم، فضلا عن قدراتهن المختلفة لمقاومة الفقر مقارنة بالرجال. ورغم عدم وجود دلائل قوية عن وجود اختلافات واضحة في فقر الدخل بين الذكور والإناث، إلا أن الدراسات تؤكد على أن عدم المساواة والتمييز بين الجنسين يجعل النساء أكثر عرضة للفقر (Grown, 2014). وبهدف الكشف عن العوامل المسببة للفقر وعلاقته بالأنثوية، توصلت دراسة المدقع سليمان (2014) إلى أن الفقر من حيث علاقته بالمرأة وتأثيره عليها مرتبط بعدة مسببات، من أهمها الأسباب المجتمعية والمتمثلة بنظرة المجتمع تجاه المرأة، بالإضافة إلى العوامل الدولية المؤثرة بصورة عامة على مستويات تقدم المرأة ودعمها في المجتمعات العربية. وحول مدى حدوث تأنيث الفقر في الدول العربية، ميزت دراسة Goldberg (2010) العوامل المؤثرة في تأنيث الفقر من خلال أربعة جوانب: أحوال سوق العمل، سياسات المساواة، الرفاهية الاجتماعية، والعوامل الديموغرافية. وقد وضحت الدراسة أن الرفاهية الاجتماعية والعوامل الديموغرافية هي سبب رئيس في تشكيل ظاهرة تأنيث الفقر، يليها سوق العمل وسياسات المساواة، ثم مدى الاستفادة من الرعاية الاجتماعية.

وفي تناول دراسة محرم (2012) لظاهرة تأنيث الفقر، أكدت على أن المرأة التي تمثل نصف سكان العالم ما زالت تعاني من الفقر الغذائي، وانخفاض معدلات من يجدن منهن القراءة والكتابة فضلا عن انخفاض نسبة المتعلمات منهن، وتدهور أحوالهن الصحية، الأمر الذي أصبح تأنيث الفقر معه ظاهرة حقيقية. أشارت الدراسة إلى وجود اختلاف وفجوات بين الإناث والذكور في عدد من المؤشرات منها: معدل القيد بالتعليم

العالي، نسبة القوى العاملة، ونسبة العاملات في المهن العلمية والفنية. كما وأن الفقر يمتد أفقياً داخل نفس الجيل بالزواج ورأسياً بين الأجيال وكأنه أصبح موروثاً من جيل إلى جيل. هذا وتؤكد دراسة Lund, *et al.* على أن فرص المرأة وخياراتها للخروج من دائرة الفقر تتقلص بسبب الموروثات الثقافية (2008) والإصلاحات الهيكلية التي تتحكم في جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي تحليل استراتيجية إنتاج رقائق الحجر كاستراتيجية رئيسة لكسب الرزق للنساء الضعيفات والفقيرات في كيب كاوست بغانا، وجدت الدراسة أن هذه الصناعة التي كانت مقتصرة على الرجال، أصبحت متركزة على النساء بالشكل الأكبر، مشيرة إلى أن هذه الاستراتيجية تمنع النساء من اكتساب تجارب في مجالات العمل الأكثر ربحية، مما جعلها سبباً رئيساً في تأنيث الفقر. وبذلك يكون التحيز أو عدم المساواة في سوق العمل أحد العوامل المسؤولة عن زيادة تعرض النساء للفقر؛ إذ تشغل النساء غالبا أعمالا غير رسمية، حيث تنخفض العوائد وترتفع المخاطرة أن النساء لديهن أعباء كثيرة على عاتقهن Chant (2014). وقد أظهرت نتائج دراسة (Grown, 2014) وأغلبها غير مدفوع الأجر أو أجره قليل، وأن " تأنيث الفقر" يعبر عن عدم تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، الأمر الذي يتطلب تجنب الانحياز النوعي في نماذج التنمية الاقتصادية، ووضع السياسات التي تخفف من حدة الفقر في البلدان النامية، واتباع سياسة التمويل الصغير لتمكين المرأة.

، على أهم ثلاثة أسباب Moghadam (2005)وبالمثل وحول التمييز والتحيز ضد المرأة، ركزت دراسة ترتبط بفقر النساء: انتشار الأسر التي ترأسها امرأة، عدم المساواة داخل الأسر والتحيز ضد النساء، والإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن تأنيث الفقر يرتبط بانتشار الأسر التي ترأسها نساء، وأن تعرض المرأة للفقر يرتبط بعدم المساواة بين الجنسين خاصة في صنع القرار، وأن المرأة أكثر عرضة للفقر بسبب نقص حقوق الملكية في الأراضي وانخفاض الأجور والأمية والزواج المبكر والحمل وانعدام الحقوق في الطلاق والتعليم. وفي هذا السياق، تشير دراسة العزازي (2001) إلى أن سياسات التكيف الهيكلي كان لها تأثير سلبي على أوضاع المرأة المصرية، من حيث ارتفاع نسبة البطالة بين النساء، وانخفاض نصيب النساء في التشغيل في القطاع الحكومي، كما انخفضت فرص العمل للنساء في القطاع الخاص بينما ارتفعت هذه الفرص بين الرجال. كما تشير الدراسة إلى أن متوسط الأجر الذي تحصل عليه النساء في القطاع الخاص يمثل 82% من الأجر الذي يدفع للذكور. كما توضح مؤشرات الدراسة محدودية مشاركة المرأة في صنع القرار.

وعن المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسراً فقيرة، تستهدف دراسة الكفاوين (2015) فهم أهم المشكلات التي تواجهن، حيث أجريت الدراسة الميدانية على عينة قصدية مكونة من 140 امرأة فقيرة في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أظهرت أن النساء اللاتي يترأسن أسراً فقيرة يعانين من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية تنتج عن الفقر. ومن أهم تلك المشكلات العنف الأسري بكافة أشكاله وتحديداً عنف الزوج ضد الزوجة، والطلاق والآثار المترتبة عليه، وغياب الزوج بأشكاله المختلفة (السجن، الهجر،...). وبالمثل تناولت دراسة العضايلة (2014) المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها المرأة الفقيرة في الهوامش الحضرية، فتوصلت إلى أن من أهم تلك المشكلات، المكانة الاجتماعية والشعور بالدونية، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل؛ بسبب نظرة المرأة الفقيرة التشاؤمية، وصعوبات أما دراسة رحيمة (2014) فجمعت بين تحليل الأسباب المؤدية تربية الأبناء وتنشئتهم وتأمين متطلباتهم. لتأنيث الفقر وبين الآثار المترتبة عليها، مع التركيز على علاقة تأنيث الفقر بالتدهور الصحي للنساء والأطفال بولاية تلمسان الجزائرية. أظهرت الدراسة أن اتكال الرجال على دخل النساء أصبحت سابقة خطيرة في المجتمع الجزائري. وحددت الدراسة أهم أسباب الفقر المؤنث في انخفاض التعليم، سوء التغذية، ضعف

الأنظمة الصحية، البطالة، عدم توفر السكن اللائق، وغيرها. أما عن الآثار المترتبة على الفقر فتصدرها العنف الأسري، التسرب المدرسي، والآفات الاجتماعية.

بتحري حالة لريف فيصل آباد Khan, *et al.* (2016) وحول سبل علاج وحل تأنيث الفقر، قامت دراسة (ولاية البنجاب)، فتوصلت إلى أن تمكين المرأة يمكن أن يحد من الفقر ويزيد من رفاهية الأسرة، وأن الأسر التي تتمتع فيها المرأة بسلطة أعلى في اتخاذ القرارات تكون أفضل حالاً. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية كبيرة بين كل من عمر المرأة، التعليم، سلطة اتخاذ القرار، ومشاركة العمل بأجر، وبين التمكين والحد من الفقر. أكدت الدراسة على أن التعليم هو أهم عامل في التمكين، فعلى الرغم من مساهمة النساء الريفيات بشكل كبير في الحد من الفقر، إلا أن معظمهن يواجهن مشكلة تدني مستوى التعليم. وتعزز دراسة Khan *et al.* (2016)، من رأي Nadim & Nurlukman(2017) بأن تمكين المرأة سلاح مهم لتخفيف حدة الفقر، كما وأنه يساعد في وصولها إلى الموارد الاقتصادية وكذلك الفرص، بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية والممتلكات إلى جانب الأصول الإنتاجية وتنمية المهارات يخفف حدة الفقر. وتعد المشاركة الاقتصادية للمرأة والتمكين أمران أساسيان من أجل تعزيز حقوق المرأة وتمكينها من السيطرة أكثر على حياتها وكذلك ممارسة النفوذ داخل المجتمع. هذا وقد أظهرت نتائج دراسة صوفي وعبد الحميد (2017) أثرا واضحا لاستخدام سبل المعيشة المستدامة في تمكين المرأة الريفية الفقيرة اجتماعياً واقتصاديا في مصر، فذكرت أن التمكين الاقتصادي الذي يتحقق من خلال سبل المعيشة، يكفل للمرأة تمكينها اجتماعيا. وأوصت الدراسة بالتركيز على المشاريع الصغيرة ودعمها وتمويلها، إضافة إلى أهمية عمل دراسات لتحديد المشكلات الاجتماعية التي ترتبت على فقر المرأة في المجتمعات الريفية.

وفي المملكة العربية السعودية، اعتبر الفقر أحد الظواهر الاجتماعية الهامة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. حيث كانت قضية الفقر إحدى أهم القضايا التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز-رحمه الله، استشعاراً منه بمعاناة الفقراء. ورغم ذلك لم تحظ مشكلة الفقر بشكل عام وفقر المرأة بشكل خاص بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين.

رصدت دراسة لجامعة الملك عبد العزيز (2006) عدداً من المؤشرات التي دلت على أن كبر مشكلة الفقر في المملكة، من أبرزها: البطالة، ارتفاع عدد المتقاعدين ممن يتقاضون معاشات محدودة، ضعف معاشات الضمان الاجتماعي، انخفاض القدرة الشرائية للفرد والأسرة، وارتفاع نسبة الفئة المستهلكة في المملكة. كما أشارت الدراسة إلى أن خط الفقر للمواطن السعودي يبلغ 1120 ريال/شهر، بدون تكلفة أجرة المنزل، في حين يبلغ حد الكفاف 1660 ريال/شهر. هذا وأوضحت الدراسة أن النساء أكثر تضررا من الفقر مقارنة بالرجال في المجتمع السعودي، والدليل على ذلك زيادة أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية، وكونهن يشكلن أغلب الحالات المتقدمة للجمعيات والمؤسسات الخيرية طلبا للمعونة. هذا وكانت دراسة مركز إيفاد للدراسات والاستشارات (2014) إحدى أهم الدراسات القلائل التي ترتبط بالموضوع، حيث هدفت إلى التعرف على سمات الأنثى الفقيرة والعوامل المسببة لفقرها، والوصول إلى مقترحات للحد من الظاهرة في المجتمع السعودي. توصلت الدراسة إلى أن فقر الأنثى في المجتمع السعودي هو فقر نسبي قياسا بأوضاع المجتمع ومستويات الدخل. أما أهم أسباب تأنيث الفقر فتتركز في التهميش الاجتماعي والاقتصادي. وتوصي الدراسة بضرورة استفادة الفقراء من فرص التعليم لاسيما في المناطق الأقل نموا، وتأهيل المرأة بما يكفل لها سبل العيش وتحويلها من معالة إلى عنصرا منتج فعال، مع ضرورة وضع مخصصات الضمان الاجتماعي على أسس تأخذ في الحسبان مستويات التضخم من ناحية وحد الكفاية من الناحية الأخرى.

وفي هذا الصدد، قامت شديد (2015) بدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنساء الفقيرات في المجتمع السعودي، وسعت إلى التعمق في فهم المرأة الفقيرة للفقر وأسبابه وآثاره وملامحه في حياتها اليومية، إضافة إلى دورها في إعادة إنتاجه أو التقليل من حدته. واعتمدت الدراسة على منهج الاثنوغرافيا النسوية من خلال المقابلة المعمقة كأداة رئيسة للبحث. وقد ذكرت الدراسة عددًا من الظروف القاهرة لعينة الدراسة منها على سبيل المثال لا الحصر: المعاناة من المرض، هجران الأزواج، انعدام العائل أو اهماله، والعبء النفسي الذي يتحملنه كونهن فقيرات ومسؤولات كعائل رئيس احياناً عن توفير متطلبات أفراد أسرهن. وأشارت دراسة مؤسسة الملك خالد الخيرية (2017) إلى عدم تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين مستويات المعيشة بين الجنسين، وأن ضعف الحرية الاقتصادية للمرأة السعودية تصعب عليها الخروج من دائرة الفقر. وتستدل الدراسة على ذلك بتصنيف المملكة في المرتبة 138 من أصل 145 دولة وفقا لمؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة. وقد أظهرت الدراسة أن 5% من الأسر السعودية تعيلها امرأة، وأن الترمل سبب رئيس للفقر، مما يدل على اعتماد المرأة بشكل كبير على الرجل بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية ومعدل البطالة بين النساء السعوديات.

وأكدت دراسة المساعد (2018) على وجود ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة، حيث كشفت عن سمات النساء الفقيرات وظروفهن المختلفة. توصلت الباحثة إلى أن تأنيث الفقر يعكس هشاشة الوضع الاقتصادي للمرأة السعودية، والتي تتحول من حالة الاستقرار الاقتصادي إلى الفقر بسبب تغير وضعها الاجتماعي. ومع تنوع أسباب الفقر الاجتماعية، يظل العامل الأهم هو تدني مستوى التعليم وعدم توافر فرص العمل. هذا إضافة إلى نظرة المؤسسات الرسمية للدولة إلى المرأة كناقصة أهلية وتابعة للرجل، مما يجعل المرأة في حالة مستمرة من الحرمان والعوز. تؤكد الدراسة على أن رؤية المملكة "2030" تعكس صورة إيجابية لتحسين حقوق النساء والفقراء. أما دراسة اللحيدان (2015) فتناولت مظاهر الفقر بشكل عام والمشكلات الاجتماعية المترتبة على فقر المرأة في المجتمع السعودي بشكل خاص، وما لها من آثار وتبعات على المجالات التنموية. توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة تأنيث الفقر باتت منتشرة في المملكة، نتيجة عدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة وملكية الأصول، واتساع فجوة الفقر بين الجنسين، وأن البطالة وعدم مشاركة المرأة في سوق العمل من الأسباب الرئيسة لتأنيث الفقر. أوصت الدراسة باتباع أسلوب القروض الصغيرة ومتناهية الصغر للتخفيف من حدة الفقر ومساعدة المرأة، بالإضافة إلى اتخاذ الدولة لاتجاه بعيد المدى من خلال خطة التنمية الوطنية واتجاه قصير المدى من خلال خطط متوسطة وقصيرة، مثل تنظيم برامج توعوية بحقوق المرأة وضرورة تدريبها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

ومن منظور التمكين، تناولت الخليف (2015) تمكين المرأة السعودية كحل لمشكلة الفقر المؤنث، حيث أظهرت الباحثة أن أهم قضايا تمكين المرأة تتمثل في آليات مواجهة المرأة الفقيرة، يليها الخدمات المقدمة للمرأة الفقيرة، ثم قضايا مستوى الدخل، فدور المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية. وكما استخلصت الباحثة، فقد أوصت معظم الدراسات بضرورة الاستثمار في تعليم المرأة الفقيرة، وبناء المهارات والقدرات النسائية الفعالة في المجتمع، والقضاء على أمية المرأة الفقيرة.

ومن استعراض الباحثتان للدراسات السابقة، كان لكل دراسة منها أهميتها في التأصيل العلمي وبناء هذا البحث. وقد تبين وجود تواضعا نسبيا للبحث في مجال تأنيث الفقر، خاصة في الدراسات العربية، مع انحياز معظم الدراسات للمنهج الوصفي والاستعراض الأدبي في تحليل الظاهرة أو دراسة أبعادها أو أسبابها أو تداعياتها. وبشكل عام، يمكن القول بأن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي في دراسة تأنيث الفقر، مع اعتماد القلة على المنهج الكمي والتحليلي. وعلى الرغم من وجود تشابه بين الدراسات

السابقة والدراسة الحالية؛ إلا أن هناك اختلافات ميزت الدراسة الحالية عن غيرها، وتحديدا فيما يختص بشمول الدراسة لمفهوم فقر المرأة وأسبابه والآثار المترتبة عليه وربط السبب بالأثر.

مشكلة البحث وأسئلته وفرضياته

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأبعاد لا يخلو منها أي مجتمع، وتزداد حدة عندما تكون مرتبطة بالنساء، فمن بين 1.5 مليار شخص في العالم ممن يعيشون في فقر مدقع (دولار واحد أو أقل/يوم) تشكل النساء والأطفال الغالبية منهم (Christensen, 2019). وعليه فإن هذه المشكلة -رغم عدم تحديدها بدقة- يمكن أن تشكل تحديا أمام الاستراتيجيات التنموية المستقبلية للمملكة العربية السعودية، حيث أن حجم مشكلة "تأنيث الفقر" أو الفقر بين الإناث يمكن أن يتفاقم في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، ما لم تحدد مشكلة الفقر بوضوح، وما لم تحدد الفئات الأكثر تضررا منها. ولعل من أهم المؤشرات التي تشير إلى صعوبة الفقر الواقع على كاهل المرأة بصورة أكثر من الرجل في المجتمع السعودي، زيادة أعداد المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية مقارنة بالرجال، حيث بلغ إجمالي المستفيدين من الضمان بمنطقة مكة المكرمة عام 2017م 194,961مستفيد، منهم 119,830 أنثى، و75,131 ذكر (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2017). وفي ذلك يشير تقرير "مشروع بورجن" Borgen project إلى أن هناك حوالي 4 ملايين سعودي يعيشون في فقر (أقل من 530 دولار شهريا) (Lee, 2018)، وإلى أن 20% من السعوديين يعيشون في فقر شديد، وأن هناك ما بين 2 إلى 4 مليون فقير في مدينة الرياض وحدها (Jewayni, 2014). وتشير الدراسات إلى أن البطالة أحد الأسباب الرئيسية للفقر في المملكة، وبناء عليه تكون النساء أكثر عرضة للفقر (معدل بطالة النساء أعلى بمقدار 25.9% من معدل بطالة الرجال). وتشير منظمة المرأة العربية (2018) إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من النساء تصل إلى 21.1%، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين الذكور 2.5%، مما يؤكد على وجود مشكلة تأنيث الفقر في المملكة.

ومن هنا جاء هذا البحث ليتناول مفهوم تأنيث الفقر كظاهرة لها تداعيات لا يمكن إغفالها، وبالتالي التعرف على ماهيتها ومسبباتها وآثارها في المملكة العربية السعودية، مع التطبيق على النساء الفقيرات في مدينة جدة.

أسئلة البحث:

في سبيل تحقيق الهدف من هذا البحث والمتمثل في تحليل واقع ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية، تسعى الباحثتان إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هي أسباب تأنيث الفقر (اقتصادياً، اجتماعياً، وتنظيمياً) في المملكة العربية السعودية؟
3. ما هي الآثار (الاقتصادية والاجتماعية) الناجمة عن تأنيث الفقر؟
4. هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين أسباب تأنيث الفقر والآثار الناجمة عنه؟
5. هل يمكن التنبؤ بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة من خلال أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية؟

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أهمية قضية الفقر بين النساء والتي تعد من القضايا الحرجة التي تحظى باهتمام بالغ على المستوى العالمي، لما ينتج عنها من آثار على حياة الأجيال الحالية وكذلك الأجيال القادمة. كما تتوافق أهمية البحث مع الاتجاهات العالمية والمؤتمرات الدولية التي تؤكد على ضرورة الاهتمام بالمرأة وخاصة المرأة الفقيرة، وأهمية ذلك في تحقيق أهداف الألفية الثالثة والمرتبطة بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً للتقليل من حدة الفقر. وعلى المستوى المحلي، تكمن أهمية البحث في توافقه مع توجهات السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ومع استراتيجيات التنمية والرؤى المستقبلية للدولة، خاصة تلك المرتبطة بالأساس الاستراتيجي المتضمن الاهتمام بشئون المرأة وتطوير قدرتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية، وذلك في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية. هذا وتكمن الأهمية التطبيقية للبحث في نتائجه التي قد تساعد في عرض صورة حقيقية عن فقر النساء في المملكة، والذي قلما تم تناوله في الأدبيات أو التقارير الرسمية، ومن ثم محاولة الوصول إلى صورة أوضح لسبل مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر من خلال بيانات واستنتاجات تقوم على أسس واقعية. ومن المأمول أن تساعد نتائج هذا البحث الجهات ذات العلاقة في رسم السياسات والبرامج في مجال فقر المرأة، كون الفقر عقبة أساسية للتنمية المستدامة وأحد أسباب انهيار المجتمعات.

محددات البحث

تتمثل حدود البحث موضوعياً، زمانياً، مكانياً، وبشرياً فيما يلي:

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث في تحليله لمشكلة الفقر على النساء في إطار ما يعرف بظاهرة "تأنيث الفقر".

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية في فترة توزيع أداة الدراسة "الاستبانة" لجمع البيانات، وهي من 29 يونيو إلى 25 سبتمبر 2018م.

الحدود المكانية: يستهدف البحث دارسة الظاهرة في المملكة العربية السعودية، مع التطبيق على مدينة جدة.

الحدود البشرية: تختص الدراسة بالنساء محدودات الدخل أو من يعتبرن أنفسهن فقيرات.

مصطلحات البحث

عموماً نقص الضروريات، ويعرف-وفقا لتقرير البنك الدولي عن التنمية في Poverty**الفقر :** يقصد بالفقر العالم (2001/2000)(World Bank, - على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة . ويعرفه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للأمم المتحدة الفقر على أنه "الافتقار إلى الدخل (2000 المادي والموارد الإنتاجية الكافية لضمان سبل العيش المستدامة؛ تجنب الجوع وسوء التغذية؛ عدم الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية الأخرى؛ زيادة انتشار الأمراض والوفيات الناجمة عن المرض؛ التشرد والسكن غير الكافي؛ البيئات غير الآمنة؛ الاستبعاد والتمييز الاجتماعي؛ وعدم المشاركة في صنع القرار .(United Nations, 1995: 38)في الحياة الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية."

كما يعرفه مؤتمر القمة العالمي للتنمية Absolute Poverty**الفقر المطلق:** الفقر بمعناه المطلق الاجتماعية هو "حالة تتميز بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه

الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات" (المرجع السابق). ولا يعتمد هذا الفقر -وفقا للتعريف السابق- على الدخل فحسب، بل يمتد ليشمل إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ويعرف الفقر المطلق أيضاً بأنه الفقر الذي يشير إلى "عدم القدرة على الوفاء بالحد الأدنى اللازم للفرد من الاحتياجات الضرورية" (مؤسسة السبيعي الخيرية، ب.ت.:53)، فعندما يعجز الإنسان عن توفير ضروريات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وعلاج وحتى التعليم يعد فقيرا فقراً مطلقاً.

الفقر المدقع: الفقر المدقع Extreme Poverty هو الفقر الشديد والذي يطلق عليه أيضا الفاقة . ويشير تصنيف الأسكوا (2017) إلى أن حالة الفقر Disruptive Poverty أو الفقر المزري Pauperism المدقع تصنف بها الأسرة التي يكون "مستوى حرمانها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى درجة حرمان ممكنة")، أو تلك التي تعاني من الحرمان في بعدين من أبعاد الحرمان أو أكثر. وعندما "لا viii(الأسكوا، 2017: يتمكن الفرد (أو الأسرة) من توفير 80% من الحد الأدنى لاحتياجاته من السعرات الحرارية" يكون عندها قد وقع في فقر مدقع (الدامغ، 2014: 50).

فقر الدخل: يختلف فقر الدخل Income Poverty في كونه يركز على الجوانب النقدية للفقر دون الجوانب غير النقدية (فقر القدرة)، فيقصد به "افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشة في مجتمعه، علما بأن هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر" (العذاري والدعمي، 2010: 24).

خط الفقر: يعبر خط الفقر The Poverty Line عن الخط الذي يقسم المجتمعات إلى قسمين: فقراء وغير فقراء، وهو بذلك يعتمد على فقر الدخل، أو ذلك المستوى من الدخل الذي يعد الفرد الذي لا يتمكن من الوصول إليه شخصا فقيرا. ووفقا للبنك الدولي يعبر خط الدخل عن "المستوى من الدخل الشخصي أو العائلي الذي يكون أقل من أي فرد يصنف على أنه فقير" وهو أيضا "الحد الأدنى المقدر للدخل اللازم لتأمين ضروريات الحياة"، وقد حدد خط الفقر العالمي بما يعادل 1.90 دولار في اليوم للشخص الواحد (World Bank, 2017: 1-2).

حد الكفاية وحد الكفاف: يعرف حد الكفاية Adequacy Level بأنه "الحد الذي يمكن عنده للأسرة المكونة من خمسة أشخاص أن تعيش حياة كريمة" (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2017: 25)، وهو "الحد الذي دونه لا يستطيع الأفراد أو الأسر العيش حياة كريمة، تغنيهم عن استجداء المحسنين، أو التردد على الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات، أو التسول" (الدامغ، 2014: 36)، وهو بذلك لا يقتصر على المأكل والمشرب، إنما يتعداهما إلى سائر الاحتياجات الإنسانية التي تكفل كرامة الإنسان. ويتضمن حد الكفاية ما ، ولكنه يفوقه من حيث التمتع بمقومات الحياة الكريمة. ويفسر Subsistence Level يعرف بحد الكفاف بأنه "مستوى المعيشة الذي لا يملك فيه المرء أكثر من الضروريات Penguin حد الكفاف في قاموس (Allen, 2001: 1404).الأساسية للحياة"

تأنيث الفقر: يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة (UNDP, 1997) إلى أن تأنيث الفقر Feminization of Poverty يعني عدم تكافؤ الفرص المتاحة أمام المرأة في التعليم والعمل وملكية الأصول، أي أنه يعني اتاحة فرص أقل للمرأة. يقصد بتأنيث الفقر زيادة في احتمال أن تكون المرأة فقيرة بالنسبة للرجل، إي أنه "ظاهرة تمثيل النساء والأطفال بشكل غير متناسب بين فقراء العالم مقارنة بالرجال" ويعرف تأنيث الفقر أيضا بأنه "زيادة الفرق في مستويات الفقر بين الأسر . (Christensen, 2019:1) (Mederios & Costa, 2008: المعيشية التي ترأسها إناث والأسر المعيشية التي يرأسها ذكور وزوجين"

. وبشكل عام يتضمن مفهوم تأنيث الفقر ثلاث أمور: أن النساء هن أكثر عرضة للفقر من الرجال؛ أن (116 فقرهن أشد من فقر الرجال؛ وأن اتجاه الفقر بينهم في تزايد.

أداة الدراسة والإجراءات والمنهج

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لجمع ودراسة المعلومات والأدبيات التي تشرح وتفسر واقع الظاهرة محل البحث. هذا إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي المسحي في الجزء التطبيقي، والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً (عباس وآخرون، 2014).

مجتمع وعينة البحث:

طبقت الدراسة على مدينة جدة، على اعتبارها أكبر مدن منطقة مكة المكرمة وأعلاها كثافة سكانية (49.9% من إجمالي سكان المنطقة). وتعد منطقة مكة المكرمة هي المنطقة ذات العدد الأكبر من مستفيدات الضمان الاجتماعي، حيث بلغ عدد المستفيدات 119,830 مستفيدة، مما يشكل 22.3% من إجمالي مستفيدات المملكة من الضمان الاجتماعي. ولذلك اختارت الباحثة مجتمع البحث، ليتمثل في النساء ذوات الدخل المحدود في مدينة جدة. ولتحقيق هدف الدراسة، تم جمع البيانات اللازمة بأسلوب العينة، حيث تم توزيع . وزعت الاستبانة عبر رابط إلكتروني، مع Purposive Sampleالاستبانة وفقا لأسلوب العينة الغرضية تحديد ضرورة أن تتم الإجابة عليها من قبل النساء الفقيرات (محدودات الدخل)، وبالتالي فقد أجاب على الاستبانة كل امرأة ترى من وجهة نظرها أنها فقيرة. بدأ فتح الرابط 29 يونيو 2018، وتم اقفاله للبدء في العمل على البيانات في 25 سبتمبر 2018، أي ما يقارب ثلاثة أشهر. ونظرا لعدم وجود احصائيات رسمية حول المجتمع الأصلي، أي العدد الفعلي للنساء الفقيرات في مدينة جدة، كما لم تتمكن الباحثتان من الحصول على بيانات التواصل مع مستفيدات الضمان الاجتماعي، فقد تم إعداد استبانة صممت بما يحقق الهدف من البحث، ومن ثم تم توزيع الاستبانة مع استهداف الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستجابات. تبلغ عدد الاستبانات المستردة 378 استبانة، جميعها صالح وجاهز للتحليل الاحصائي.

مصادر وأدوات جمع البيانات:

اعتمد البحث على مصادر البيانات الثانوية (الكتب والأبحاث والتقارير الرسمية)، بهدف إثراء موضوع البحث وتأصيله نظرياً على أسس علمية موثوقة. وفي سبيل الحصول على المعلومات اللازمة للبحث الميداني تم اعتماد مصادر البيانات الأولية للإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه، اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات. تم تصميم وكتابة الاستبانة اعتماداً على الصيغة ذات الإجابات مقيدة النهاية والبدائل المختارة (صيغة الأسئلة المغلقة). هذا مع مراعاة الموضوعية ووضوح العبارات المستخدمة والترابط بين الأسئلة، وكذلك الوقت اللازم لتعبئة الاستبانة، فضلا عن الحرص على الابتعاد عن الأسئلة المحرجة نظراً لحساسية موضوع البحث.

اشتملت الاستبانة على جزئين أساسيين، يتضمن الأول البيانات العامة للعينة، والتي تشمل (العمر، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، المؤهل التعليمي)، وتشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية (الدخل الشهري للأسرة، مدى استقلالية الدخل، مصادر الدخل، إعالة أفراد الأسرة، حجم الإعالة، المعالين، أهم الاحتياجات المادية، الحالة الوظيفية، وأهم احتياجات المستجيبة لزيادة فرص الحصول على وظيفة)، حيث يستدل من هذه الأخيرة على واقع تأنيث الفقر في السعودية. أما الجزء الثاني من الاستبانة فيختص بالهدف الرئيس للبحث، حيث يتناول أسباب وآثار تأنيث الفقر، وذلك من خلال بعدين رئيسة. يتعلق البعد الأول بأسباب تأنيث الفقر في المملكة، ويتكون من (23) عبارة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور: محور الأسباب الاجتماعية، محور الأسباب

الاقتصادية، ومحور الأسباب التنظيمية. أما البعد الثاني فيتعلق بالآثار الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر، ويتكون من (16) عبارة تم تقسيمها إلى محورين: محور الآثار الاجتماعية، ومحور الآثار الاقتصادية.

صدق وثبات أداة البحث:

أولاً- صدق الاستبانة: يتحقق صدق أداة البحث (الاستبانة) إذا ثبتت قدرتها على قياس ما وضعت لقياسه، بمعنى أنه يتحدد من خلال علاقة أداء المستجيبين بوظيفة الأداة (عباس وآخرون، 2014). تم التحقق من صدق الاستبانة اعتماداً على صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي. تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على ثلاثة من المحكمين المختصين في المجال الاقتصادي والإحصائي، وذلك بهدف الحكم على مدى صلاحية عبارات الاستبانة، ومدى انتماء كل منها للمحور الذي تقيسه، والدقة اللغوية والسلامة العلمية لعبارات الاستبانة. وبالأخذ بملاحظات المحكمين فيما يتعلق بالصياغة اللغوية وصحة المحتوى، تم تعديل بعض عبارات الاستبانة، والخروج بالصورة النهائية من الاستبانة. كما تم اختبار صدق الاتساق الداخلي بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (35) امرأة من غير المشاركات في العينة الأساسية للبحث، للتحقق من مدى الارتباط Pearson's Correlation Coefficientوتم حساب معامل ارتباط "بيرسون" بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ثم بين درجة كل محور والدرجة الكلية للبعد، ثم بين درجة البعد والدرجة الكلية للاستبانة. أكدت النتائج أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% و5%، مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة كبيرة من الصدق الداخلي.

ثانياً- ثبات الاستبانة: يشير الثبات إلى اتساق المقياس، فيقصد بثبات الأداة أن "تعطي الأداة نتائج متقاربة أو نفس النتائج إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف متماثلة" (عباس وآخرون، 2014: 266). تم التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient ، وتبين أن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة تراوحت بين 0.736 - 0.886، مما يؤكد على أن جميع المحاور الفرعية للاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، وكذلك بلغ معامل الثبات العام للاستبانة ككل 0.913، أي أنها تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

النتائج والمناقشة

أولاً- الخصائص الديموغرافية:

لعل أول ما يمكن البدء به بعد تفريغ البيانات الواردة في الاستبانة يتمثل في وصف عينة البحث من حيث خصائصها الديموغرافية، وتحديد طبيعتها -بما يرتبط بأهداف البحث- من خلال البيانات العامة (الشخصية والاقتصادية). وقد أظهرت النتائج -كما في الشكل (1)- أن النسبة الأعلى للمستجيبات هن من الفئة العمرية بين 21 وأقل من 41 سنة، ونسبتهن 68.2% من المستجيبات، في حين شكلت الفئة العمرية 20 فأقل ما نسبته 23.3% من إجمالي العينة، تليها وبفرق واضح الفئة من 41 إلى أقل من 61 سنة بنسبة 7.7%. كما يتبين من الشكل (2) أن أكثر من نصف العينة هن عازبات؛ فيمثلن 53.2% من المستطلعات. هذا في حين مثلت المتزوجات 38.3% من المستجيبات، يليهن المطلقات بنسبة 5.6%، ثم الأرامل بنسبة 2.1%. وشكلت النساء المنفصلات عن أزواجهن النسبة الأقل والبالغة 0.8%.

شكل رقم (1) توزيع العينة وفقا للفئة العمرية

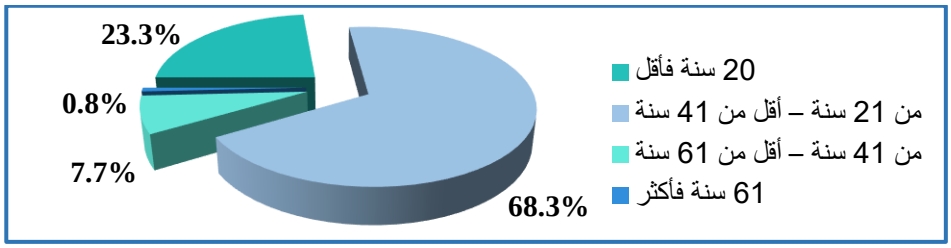

شكل رقم (2) توزيع العينة وفقا للحالة الاجتماعية

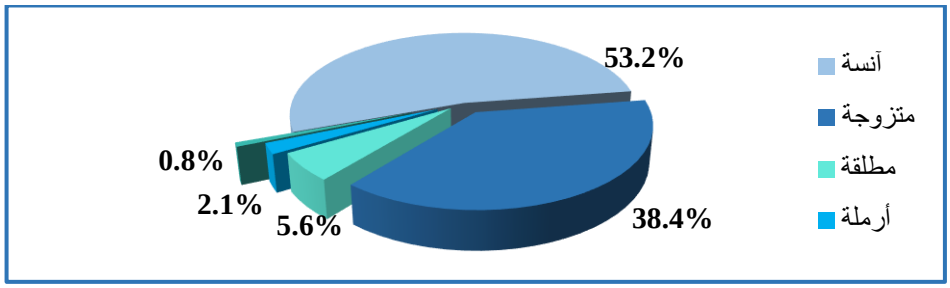

أما عن عدد أفراد الأسرة، فيظهر -الشكل (3)- أن النساء المستطلعات في الغالب ينتمين إلى أسر متوسطة الحجم نسبياً، حيث تنتمي 28.3% من المستطلعات إلى أسر ذوات 7-8 أفراد، تليها نسبة النساء اللاتي ينتمين إلى أسر ذوات 5-6 أفراد (26.2%)، ثم اللاتي ينتمين إلى أسر ذوات 3-4 أفراد (24.4%). أما النساء اللاتي يعشن بمفردهن أو مع فرد واحد (أي 1-2 فرد) فيمثلن 9.5% من النساء المستطلعات. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، يتضح من الشكل (4) أن غالبية المستطلعات متعلمات تعليماً عالياً، حيث شكلت الحاصلات على البكالوريوس والماجستير حوالي ثلاثة أرباع العينة (75.9%). شكلت النساء من ذوات المؤهل الدراسي الجامعي النسبة الأعلى (59.2%)، يليهن الحاصلات على المؤهل الثانوي (20.4%)، فالحاصلات على الماجستير (16.7%).

شكل رقم (3) توزيع العينة وفقا لعدد الأفراد في الأسرة

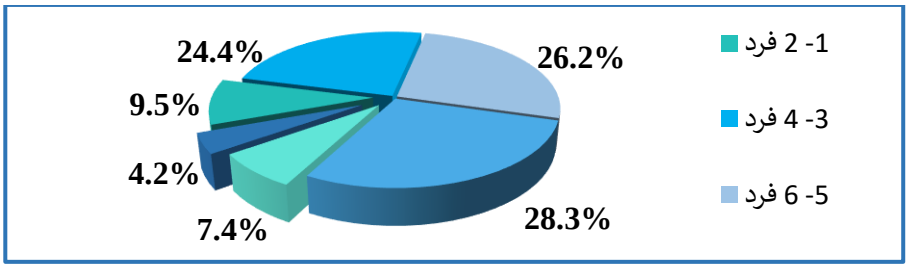

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

شكل رقم (4) توزيع العينة وفقا للمؤهل الدراسي

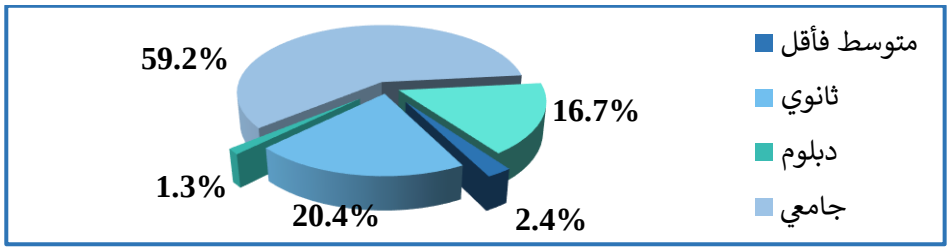

ثانياً- تحليل واقع تأنيث الفقر في المملكة:

تحلل الدراسة واقع تأنيث الفقر، من خلال الإجابة عن التساؤل الأول للبحث المتمثل في: "ما هو واقع ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية؟". تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث من النساء المستطلعات، واستخدم اختبار مربع كاي " كا^2" لحساب دلالة الفروق بين التكرارات. بالنسبة للدخل الشهري للأسرة، اتضح من النتائج أن قيمة كا^2 المحسوبة 52.698، وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، مما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات حول مستوى الدخل الشهري للأسرة. يوضح الشكل (5) أن الفروق لصالح الأسر ذوات الدخل أقل من 1433 ريال، وشكلت 29.1% من إجمالي العينة.

وبتحليل نتائج استقلالية الدخل الشخصي، سجلت كا^2 0.095، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، مما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات حول استقلالية الدخل الشهري، وأن الفروق لصالح عدم استقلال الدخل. وأظهرت نتائج مصادر الدخل المستقل أن كا^2 بلغت 210.83، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.01، مما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مصدر الدخل المستقل، لصالح الراتب الوظيفي، حيث بلغ نسبة الموظفات 53.8% من إجمالي من لديه دخل مستقل (الشكل 6). كما ويتضح أن المستفيدات من معاشات الضمان الاجتماعي لا تتعدى نسبتهن 8.6%، و3.7% يحصلن على إعانات ومساعدات غير حكومية.

شكل رقم (5) الفروق بين التكرارات حول الدخل الشهري للأسرة (ريال)

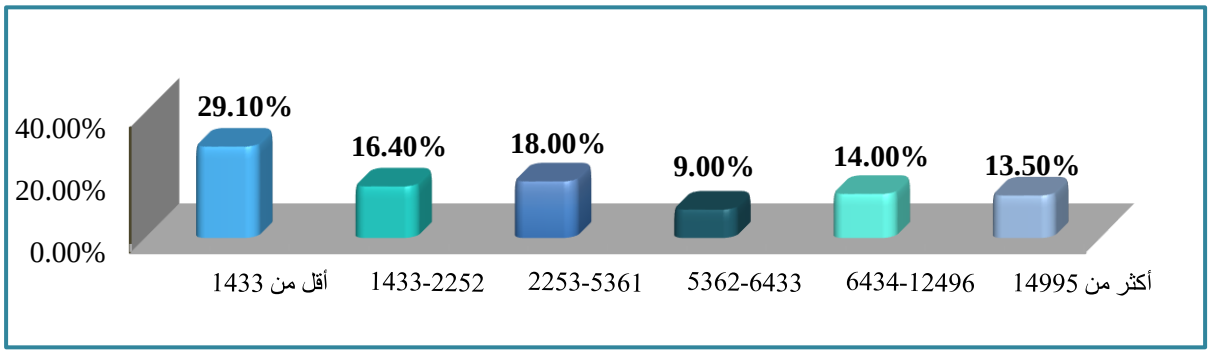

شكل رقم (6) الفروق بين التكرارات حول مصدر الدخل المستقل

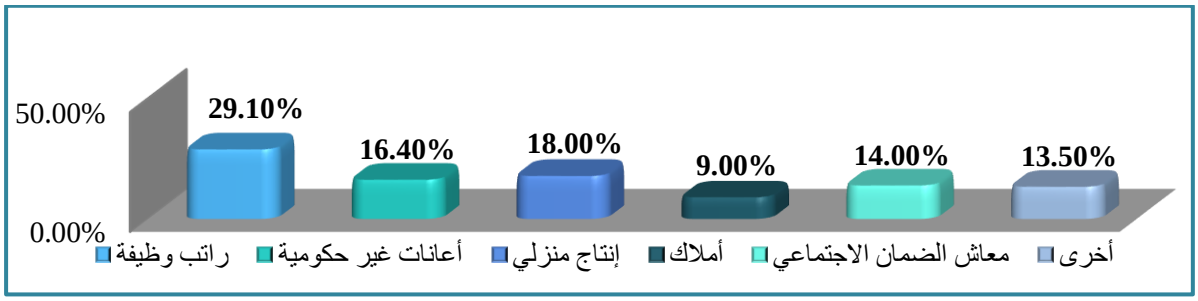

أظهرت نتائج إعالة أفراد الأسرة أن قيمة كا^2 المحسوبة بلغت 78.265، وهي قيمة دالة إحصائياً (معنوية 0.01)، مما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات الاستجابات حول كون المستطلعات هن العائلات الوحيدات للأسرة. وكانت الفروق لصالح النساء اللاتي لا يعلن أسرهن بمفردهن، حيث يمثلن 72.8% من إجمالي العينة. وحول حجم الإعالة، أشارت النتائج أن قيمة كا^2 المحسوبة بلغت 11.893، وهي قيمة دالة إحصائياً (معنوية 0.01)، مما يؤكد على وجود فروق دالة إحصائياً بين تكرارات الاستجابات حول حجم الإعالة. وكانت الفروق لصالح النساء اللاتي يقمن بالإعالة الجزئية بنسبة مئوية 67.0% من إجمالي النساء اللاتي يقمن بالإعالة، بينما تقوم 33% من النساء وحدهن بإعالة أسرهن بالكامل. كما تبين وجود فروق دالة إحصائية لاستجابات العينة حول المعالين، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 54.86، وكانت الفروق لصالح الأبناء، حيث بلغ عدد النساء اللاتي يعلن أبنائهن 56 امرأة وبنسبة مئوية 37.3% من إجمالي النساء اللاتي يقمن بالإعالة (كما يتضح من الشكل 7).

شكل رقم (7) الفروق بين التكرارات حول المعالين

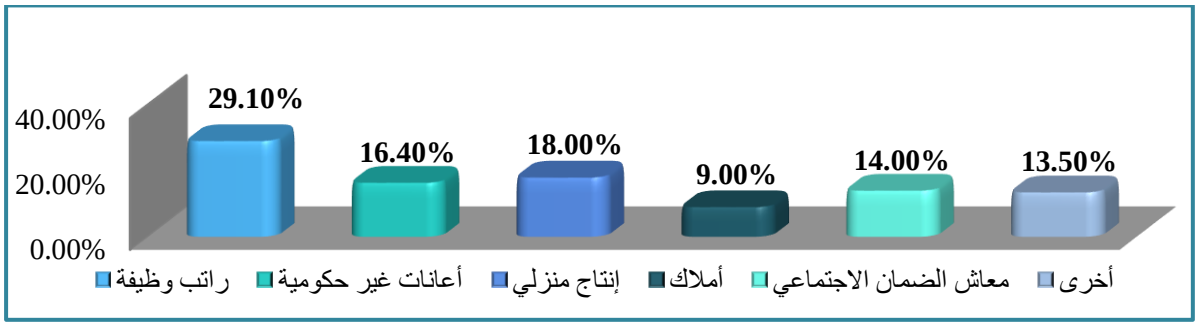

وبسؤال المستطلعات عن أهم احتياجاتهن كنساء فقيرات والموضحة بالشكل (8)، كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، ولصالح كلاً من منزل ملك وعمل يتناسب مع المؤهلات والظروف (32.5% لكل منهما)، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 85.196، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.01. جاء بعد ذلك، الحاجة إلى الإعانة الحكومية الكافية، وأخيرا الدخل الشهري الثابت والمناسب.

شكل رقم (8) الفروق بين التكرارات حول أهم الاحتياجات المادية

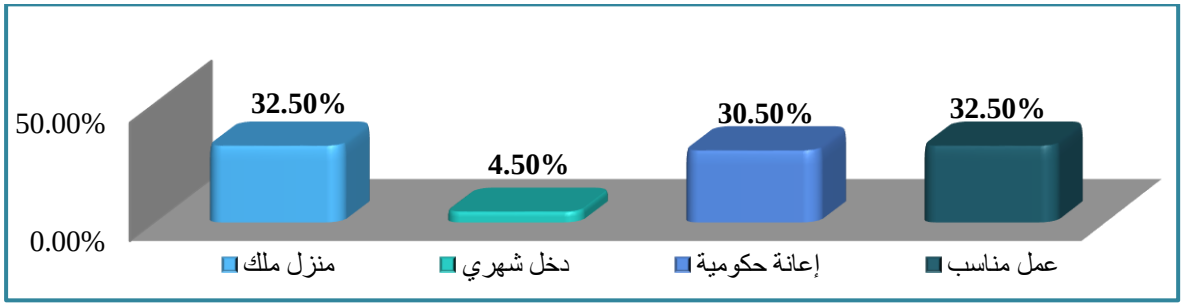

وبالسؤال عن وجود عمل في الوقت الحالي، بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 144.8، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.01، مما يؤكد وجود فروق دالة إحصائياً لاستجابات العينة حول وجود عمل في الوقت الحالي. وقد كانت الفروق لصالح النساء اللاتي لا يعملن ويشكلن 81% من إجمالي المستطلعات. وحول احتياجات المستطلعات لزيادة فرصة الحصول على وظيفة، كانت الفروق لصالح "فرصة عمل مناسبة من حيث الظروف وأوقات العمل" بنسبة 41.2%، يليها فرصة عمل مناسبة من حيث الراتب بنسبة 34.7%، كما هو موضح بالشكل (9). بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 172.07، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.01، مما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المشاهدة لاستجابات العينة حول أهم الاحتياجات لزيادة فرصة الحصول على وظيفة.

شكل رقم (9) الفروق بين التكرارات حول أهم الاحتياجات لزيادة فرصة الحصول على وظيفة

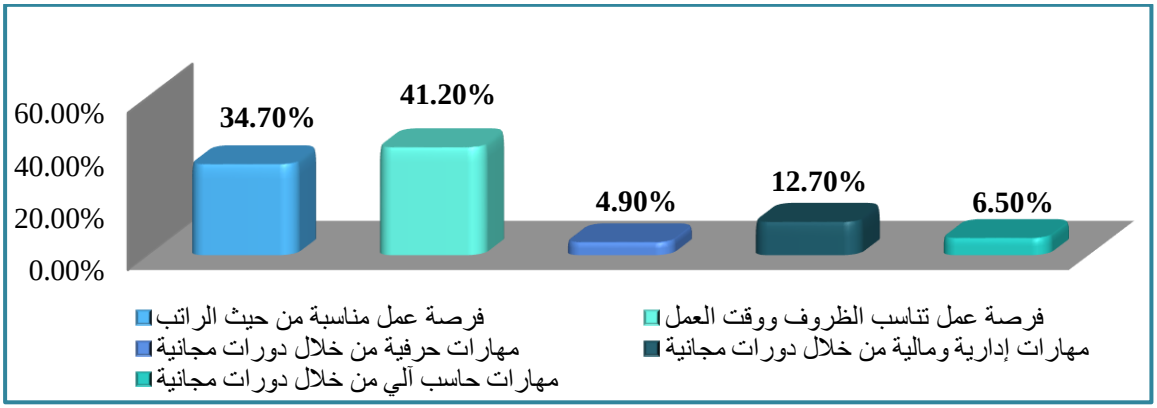

ثالثاً- أسباب تأنيث الفقر في المملكة:

من تحليل نتائج الاستبانة، توصلت الباحث إلى أسباب ظاهرة تأنيث الفقر في المجتمع والمرتبطة بالتساؤل الثاني للبحث حول "ما هي أسباب تأنيث الفقر (اقتصادياً، اجتماعياً، وتنظيمياً) في المملكة العربية السعودية؟". تم حساب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لاستجابات أفراد العينة على البعد الأول من الاستبانة والمتعلق بتحديد أسباب الفقر، وكذلك حساب المتوسط العام للبعد بالاعتماد على متوسطات المحاور التي اشتمل عليها، مع ترتيب هذه المحاور تنازلياً في ضوء قيم متوسطاتها. جاءت النتائج الإجمالية للبعد الأول "أسباب تأنيث الفقر" كما في الجدول اللاحق (1)، حيث أتضح أن المتوسط

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الحسابي العام لهذا البعد قد بلغ 3.81 وبوزن نسبي 76.2%، مما يؤكد على أن الأسباب الكامنة لفقر النساء تتوافر بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة. احتلت "الأسباب التنظيمية" المرتبة الأولى بين أسباب تأنيث الفقر في المملكة، بمتوسط عام 4.08 وبوزن نسبي 81.6% وبدرجة كبيرة. وجاءت "الأسباب الاقتصادية" في المرتبة الثانية بمتوسط عام 4.00 وبوزن نسبي 80.0% وبدرجة كبيرة. أما "الأسباب الاجتماعية"، فشغلت المرتبة الثالثة والأخيرة بين أسباب تأنيث الفقر، بمتوسط عام 3.36 وبوزن نسبي 67.2% وبدرجة متوسطة.

جدول رقم (1) النتائج الإجمالية لتحديد أسباب تأنيث الفقر في المملكة من وجهة نظر العينة

البعد الأول: أسباب تأنيث الفقر	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة التوافر	الترتيب
المحور الأول: الأسباب الاجتماعية	8	3.36	67.2	متوسطة	3
المحور الثاني: الأسباب الاقتصادية	11	4.00	80.0	كبيرة	2
المحور الثالث: الأسباب التنظيمية	4	4.08	81.6	كبيرة	1
الأسباب ككل	23	3.81	76.2	بدرجة كبيرة	

أولاً- النتائج المتعلقة بالأسباب الاجتماعية:

يتبين من الجدول اللاحق (2) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول "الأسباب الاجتماعية" بلغ 3.36 وبوزن نسبي 67.2%، وهي قيم تدل على أن الأسباب الاجتماعية لظاهرة تأنيث الفقر تتوافر بدرجة متوسطة في مجتمع الدراسة. جاءت العبارة المتمثلة في "العادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الجنسين" في المرتبة الأولى بين الأسباب الاجتماعية لظاهرة تأنيث الفقر، بمتوسط حسابي 4.04 وبوزن نسبي 88.0% وبدرجة كبيرة. هذا في حين جاءت عبارة "عدم تكافؤ الفرص- بين الإناث والذكور- في تخصصات التعليم العالي" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.83 وبوزن نسبي 76.6% وبدرجة كبيرة. وحصلت عبارة "قلة وعي المرأة بحقوقها التي كفلها لها الشرع (النفقة، الكسوة، الميراث..)" على المرتبة الثالثة بين الأسباب الاجتماعية بمتوسط حسابي 3.55 وبوزن نسبي 71% وبدرجة كبيرة. ويوضح الجدول ترتيب سائر الأسباب الاجتماعية لتأنيث الفقر وفق أهميتها.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول رقم (2) نتائج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي للأسباب الاجتماعية لتأنيث الفقر

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الحكم	الترتيب
العادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الجنسين.	4.04	1.10	88.0	كبيرة	1
عدم تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في تخصصات التعليم العالي.	3.83	1.28	76.6	كبيرة	2
قلة وعي المرأة بحقوقها التي كفلها لها الشرع (النفقة، الكسوة، الميراث..)	3.55	1.29	71.0	كبيرة	3
تعدد الزوجات (من قبل الأب أو الزوج).	3.36	1.25	67.2	متوسطة	4
منع المرأة من التعليم.	3.31	1.42	66.2	متوسطة	5
العنف ضد المرأة.	3.28	1.35	65.6	متوسطة	6
عدم استقلالية المرأة بذاتها وحاجتها الدائمة للرجل.	3.23	1.30	64.6	متوسطة	7
تمتع المرأة بقدرات أقل من الرجل.	2.26	1.28	45.2	ضعيفة	8
المتوسط الحسابي العام	**3.36**	**1.27**	**67.2**	**بدرجة متوسطة**	

ثانيًا- النتائج المتعلقة بالأسباب الاقتصادية:

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني "الأسباب الاقتصادية" بلغ 4.00 وبوزن نسبي 80.0%، وهي قيم تدل على أن الأسباب الاقتصادية لتأنيث الفقر تتوافر بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة. تصدرت عبارة "ارتفاع تكاليف المعيشة" قائمة الأسباب الاقتصادية، بمتوسط حسابي 4.53 وبوزن نسبي 90.6% وبدرجة كبيرة جدًا. وشغلت عبارة "خروج المرأة للعمل يتطلب نفقات لا تقوى المرأة على تحملها" المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي 4.38 وبوزن نسبي 87.6% وبدرجة كبيرة جدًا. أما في المرتبة الثالثة فكانت عبارة "عدم توافر الفرص الوظيفية الملائمة لظروف المرأة"، بمتوسط حسابي 4.18 وبوزن نسبي 81.2%. وفي المرتبة الرابعة كانت عبارة "إعالة المرأة نفسها وأبنائها نتيجة غياب دور العائل أو تقصيره (زوج، أخ، أب).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول رقم (3) نتائج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي للاستجابات حول الأسباب الاقتصادية لتأنيث الفقر

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الحكم	الترتيب
ارتفاع تكاليف المعيشة.	4.53	0.81	90.6	كبيرة جدًا	1
خروج المرأة للعمل يتطلب نفقات لا تقوى المرأة على تحملها.	4.38	1.01	87.6	كبيرة جدًا	2
عدم توافر الفرص الوظيفية الملائمة لظروف المرأة.	4.18	1.04	83.6	كبيرة	3
إعالة المرأة نفسها وأبنائها نتيجة غياب دور العائل أو تقصيره (زوج، أخ، أب)	4.06	1.03	81.2	كبيرة	4
التمييز في سوق العمل ضد النساء (كتركز عمل المرأة في الوظائف التي لا تدر دخلاً عاليًا)	4.02	1.11	80.4	كبيرة	5
عدم استقرار المرأة في عملها بسبب المسؤوليات الأسرية (مثل الحمل والولادة ورعاية الأبناء).	3.99	1.17	79.8	كبيرة	6
عدم توفر عمل دائم للمرأة واعتمادها على العمل المؤقت الذي لا يوفر الدخل الكافي والمستقر.	3.97	1.04	79.4	كبيرة	7
التفاوت في الأجور بين المرأة والرجل.	3.93	1.20	78.6	كبيرة	8
ارتفاع البطالة بين الإناث.	3.91	0.98	78.2	كبيرة	9
ارتفاع البطالة بين الذكور	3.56	1.14	71.2	كبيرة	10
انتزاع حق تصرف المرأة في دخلها المادي فلا تملك إدارة أموالها (تحكم الرجل في أموالها).	3.46	1.31	69.2	كبيرة	11
المتوسط الحسابي العام	**4.00**	**1.08**	**80.0**	**بدرجة كبيرة**	

ثالثًا- النتائج المتعلقة بالأسباب التنظيمية:

تشير نتائج الجدول (4) أن المتوسط العام للمحور الثالث "الأسباب التنظيمية" بلغ 4.08 وبوزن نسبي 81.6%، مما يدل على أن الأسباب التنظيمية لتأنيث الفقر تتوافر بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة. تتصدر عبارة "عدم وجود دعم كافي للمرأة لبدء مشروعها الخاص" قائمة الأسباب التنظيمية، بمتوسط حسابي 4.27 وبوزن نسبي 85.4% وبدرجة كبيرة جدًا، يليها "عدم تخصيص راتب شهري من الدولة لربة المنزل" بمتوسط حسابي 4.15 وبوزن نسبي 83.0% وبدرجة كبيرة. وشغلت عبارة "عدم اتخاذ الدولة لحلول واقعية لمشكلة الفقر" المرتبة الثالثة.

جدول رقم (4) نتائج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي للاستجابات حول الأسباب التنظيمية لتأنيث الفقر

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الحكم	الترتيب
عدم وجود دعم كافي للمرأة لبدء مشروعها الخاص.	4.27	0.94	85.4	كبيرة جدًا	1
عدم تخصيص راتب شهري من الدولة لربة المنزل.	4.15	1.15	83.0	كبيرة	2
عدم اتخاذ الدولة لحلول واقعية لمشكلة الفقر.	4.13	1.01	82.6	كبيرة	3
عدم وجود حماية قانونية لحقوق المرأة.	3.75	1.30	75.0	كبيرة	4
المتوسط الحسابي العام	**4.08**	**1.10**	**81.6**	**بدرجة كبيرة**	

رابعاً- آثار تأنيث الفقر في المملكة:

أظهرت نتائج تحليل آثار تأنيث الفقر، والمرتبطة بالتساؤل الثالث للبحث حول "ما هي الآثار (الاقتصادية والاجتماعية) الناجمة عن تأنيث الفقر؟، بحساب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لاستجابات العينة وبحساب المتوسط العام للبعد الثاني بالاعتماد على متوسطي المحورين اللذين تضمنهما هذا البعد، وجاءت النتائج الإجمالية كما يوضح الجدول (5). اتضح أن المتوسط الحسابي العام للبعد قد بلغ 3.99 وبوزن نسبي 79.8%، وهي قيم تدل على أن آثار تأنيث الفقر متواجدة بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة. وقد استأثرت "الآثار الاقتصادية" لتأنيث الفقر" المرتبة الأولى بمتوسط عام 4.08 وبوزن نسبي 81.6% وبدرجة كبيرة، تلتها "الآثار الاجتماعية" بمتوسط عام 3.90 وبوزن نسبي 78.0%وبدرجة كبيرة أيضاً.

جدول رقم (5) النتائج الإجمالية لتحديد آثار تأنيث الفقر من وجهة نظر العينة

البعد الثاني: الآثار الناجمة عن وجود ظاهرة تأنيث الفقر	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة التوافر	الترتيب
المحور الأول: الآثار الاجتماعية	13	3.90	78.0	كبيرة	2
المحور الثاني: الآثار الاقتصادية	3	4.08	81.6	كبيرة	1
الدرجة الكلية للبعد الثاني	**16**	**3.99**	**79.8**	**بدرجة كبيرة**	

فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية، يتبين من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام للمحور بلغ 3.90 وبوزن نسبي 78.0%، وهي قيم تدل على أن الآثار الاجتماعية لتأنيث الفقر متواجدة بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة. تصدرت عبارة "الضغوط النفسية للمرأة نتيجة الفقر" المرتبة الأولى بين الآثار الاجتماعية الموضحة بالجدول، بمتوسط حسابي 4.32 وبوزن نسبي 86.4% وبدرجة كبيرة جدًا. وحصلت عبارة "الخلافات والنزاعات الاسرية نتيجة الفقر" على المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي4.21 وبوزن نسبي 84.2% وبدرجة كبيرة جدًا، تلتها في المرتبة الثالثة عبارة "الخجل الاجتماعي وعدم الثقة بالنفس" بمتوسط حسابي 4.10 وبوزن نسبي 83.2% وبدرجة كبيرة.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول رقم (6) نتائج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي للاستجابات حول الآثار الاجتماعية الناجمة عن تأنيث الفقر

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الحكم	الترتيب
الضغوط النفسية للمرأة نتيجة الفقر.	4.32	0.80	86.4	كبيرة جدًا	1
الخلافات والنزاعات الاسرية نتيجة الفقر.	4.21	0.90	84.2	كبيرة جدًا	2
الخجل الاجتماعي وعدم الثقة بالنفس.	4.16	0.97	83.2	كبيرة	3
تدني مستوى التأهيل المطلوب لسوق العمل.	4.09	0.96	81.8	كبيرة	4
الافتقار للتدريب لعدم المقدرة.	4.07	0.94	81.4	كبيرة	5
الزواج في سن مبكر بحثا عن ظروف معيشية أفضل.	3.97	1.09	79.4	كبيرة	6
ترك التعليم من أجل العمل وكسب الرزق.	3.84	1.12	76.8	كبيرة	7
انخفاض مستوى تعليم الأبناء.	3.79	1.11	75.8	كبيرة	8
تدني مستوى التعليم.	3.77	1.13	75.4	كبيرة	9
الضعف البدني والصحي للأبناء.	3.74	1.07	74.8	كبيرة	10
سوء وضع المرأة الصحي نتيجة الفقر وسوء التغذية.	3.71	1.10	74.2	كبيرة	11
الانحراف واتباع السبل غير القانونية للحصول على دخل كافي.	3.50	1.23	70.0	كبيرة	12
اللجوء إلى طلب المعونة والتسول للحصول على المال.	3.49	1.24	69.8	كبيرة	13
المتوسط الحسابي العام	**3.90**	**1.05**	**78.0**	**بدرجة كبيرة**	

يتبين من الجدول اللاحق (7) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني بلغ 4.08 وبوزن نسبى 81.6%، وهي قيم تدل على أن الآثار الاقتصادية لتأنيث الفقر متواجدة بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة. حصلت عبارة "تدني مستوى المعيشة ككل" على المرتبة الأولى بين الآثار الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر بمتوسط حسابي 4.17 وبوزن نسبى 83.4% وبدرجة كبيرة. وجاءت عبارة "الحد من قيمة مساهمة المرأة في التنمية الوطنية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.04 وبوزن نسبى 80.8% وبدرجة كبيرة، بينما شغلت "زيادة البطالة نتيجة انخفاض المهارات والقدرات" المرتبة الثالثة بين الآثار الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر بمتوسط حسابي 4.02 وبوزن نسبى 80.4% وبدرجة كبيرة.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول رقم (7) نتائج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي للاستجابات حول الآثار الاقتصادية الناجمة عن تأنيث الفقر

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الحكم	الترتيب
تدني مستوى المعيشة ككل.	4.17	0.90	83.4	كبيرة	1
الحد من قيمة مساهمة المرأة في التنمية الوطنية.	4.04	0.96	80.8	كبيرة	2
زيادة البطالة نتيجة انخفاض المهارات والقدرات.	4.02	1.07	80.4	كبيرة	3
المتوسط الحسابي العام	**4.08**	**0.98**	**81.6**	**بدرجة كبيرة**	

خامساً- علاقة السبب بالأثر:

سعت الباحثتان من خلال التحليل الإحصائي إلى تحري علاقة أسباب تأنيث الفقر بآثارها، والإجابة على باقي تساؤلات البحث. وللإجابة عن التساؤل القائل: "هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين أسباب تأنيث الفقر والآثار الناجمة عنه ؟"، وكذلك التساؤل المرتبط بالتنبؤ والقائل: "هل يمكن التنبؤ بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لتأنيث الفقر في المملكة من خلال أسبابه الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية؟"، تم صياغة الفرضيتن التالية:

الفرضية الأولى: "توجد علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً بين أسباب تأنيث الفقر وآثاره الاجتماعية".
الفرضية الثانية: "توجد علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً بين أسباب تأنيث الفقر وآثاره الاقتصادية".

لاختبار صحة الفرضية الأولى، تم استخدام معامل ارتباط "بيرسون"، كما في الجدول اللاحق (8). اتضح أن معاملات الارتباط بين محاور أسباب تأنيث الفقر وآثاره الاجتماعية وفق أهميتها: الاقتصادية، الاجتماعية، والتنظيمية بلغت 0.482، 0.446، 0.291 على التوالي، مما يدل على وجود علاقة موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.01 بين أسباب تأنيث الفقر المختلفة وآثار الاجتماعية. وبلغ معامل الارتباط بين الأسباب ككل والآثار الاجتماعية 0.517، وهي قيمة تؤكد على وجود علاقة موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01 بين الدرجة الإجمالية لأسباب تأنيث الفقرة وآثاره الاجتماعية.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول رقم (8) نتائج معامل ارتباط "بيرسون" للعلاقة بين أسباب تأنيث الفقر وآثاره الاجتماعية

الأسباب الكامنة / الآثار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: الأسباب الاجتماعية	0.446	0.00	دال عند 0.01
المحور الثاني: الأسباب الاقتصادية	0.482	0.00	دال عند 0.01
المحور الثالث: الأسباب التنظيمية	0.291	0.00	دال عند 0.01
الأسباب الكامنة ككل	0.517	0.00	دال عند 0.01

ولاختبار صحة الفرضية الثانية، تم استخدام معامل ارتباط "بيرسون"، كما في الجدول (9). اتضح أن معاملات الارتباط بين محاور أسباب تأنيث الفقر وآثاره الاقتصادية وفق أهميتها: الاقتصادية، والتنظيمية، والاجتماعية، بلغت 0.422، 0.384، 0.280 على التوالي، مما يدل على وجود علاقة موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01 بين أسباب تأنيث الفقر وآثاره الاقتصادية، كما بلغ معامل الارتباط بين بين الأسباب ككل والآثار الاقتصادية 0.434، وهي قيمة تؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01 بين الدرجة الإجمالية لأسباب تأنيث الفقرة وآثاره الاقتصادية.

جدول رقم (9) نتائج معامل ارتباط "بيرسون" للعلاقة بين أسباب تأنيث الفقرة وآثاره الاقتصادية

الأسباب الكامنة / الآثار الاقتصادية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: الأسباب الاجتماعية	0.280	0.00	دال عند 0.01
المحور الثاني: الأسباب الاقتصادية	0.422	0.00	دال عند 0.01
المحور الثالث: الأسباب التنظيمية	0.384	0.00	دال عند 0.01
الأسباب الكامنة ككل	**0.434**	**0.00**	**دال عند 0.01**

وللتحقق من صحة الفرضيتين، قامت بالباحثة بإجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression، لتحديد مدى الإسهام النسبي لأسباب تأنيث الفقر (الاجتماعية، الاقتصادية، والتنظيمية)، باعتبارها متغيرات مستقلة في التنبؤ بالآثار الاجتماعية تأنيث الفقر، ثم اسهامها في التنبؤ بالآثار الاقتصادية.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أشارت النتائج فيما يخص الآثار الاجتماعية -كما يوضح الجدول (10)- إلى أن قيم "F" المحسوبة بلغت على الترتيب 113.82، 73.167، وبدلالة إحصائية عند مستوى 0.01؛ الأمر الذي يدل على وجود علاقة انحدار بين المتغيرين المستقلين (الأسباب الاقتصادية، والأسباب الاجتماعية) والمتغير التابع (الآثار الاجتماعية)، مما يؤكد على صلاحية نماذج تحليل الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع. أما الجدول التالي (11) فيوضح نتائج تحليل الانحدار التدريجي Stepwise لتحديد مدى إسهام أسباب تأنيث الفقر في التنبؤ بالآثار الاجتماعية الناجمة عنها. وقد اتضح إدخال الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في النموذج، واستبعاد الأسباب التنظيمية. تم تضمين النموذج الأول للأسباب الاقتصادية فقط، فسجل معامل الارتباط R ما قيمته 0.482 وبلغ معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$ 0.230، أي أن الأسباب الاقتصادية تستطيع تفسير الآثار الاجتماعية الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر بنسبة 23.0%.

وبإضافة الأسباب الاجتماعية إلى النموذج الثاني، ارتفع معامل الارتباط R ليصبح 0.530، وارتفع معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$ ليصبح 0.281. ويدل ذلك على أن للنموذج الثاني قدرة تفسيرية أكبر من الأول؛ ولهذا تم الاعتماد على النموذج الثاني في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الأسباب الاقتصادية، والأسباب الاجتماعية وراء ظاهرة فقر النساء) والمتغير التابع (الآثار الاجتماعية الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر).

جدول رقم (10) نتائج اختبار تحليل التباين لمعنوية نماذج تحليل الانحدار

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النموذج الأول	الانحدار	7164.531	1	7164.531	113.822	دال عند 0.01
	البواقي	23667.374	376	62.945		
	الكلى	30831.905	377			
النموذج الثاني	الانحدار	8654.271	2	4327.136	73.167	دال عند 0.01
	البواقي	22177.634	375	59.140		
	الكلى	30831.905	377			

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار التدريجي Stepwise لإسهام أسباب تأنيث الفقر في التنبؤ بآثاره الاجتماعية

النماذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	النسبة المئوية للإسهام%	الانحدار اللا معياري B	الانحدار اللا معياري الخطأ المعياري	الانحدار المعياري (B)	قيمة t	الدلالة
النموذج الأول	0.482	0.232	0.230	%23.0					
الثابت					22.34	2.69		8.25	0.01
الأسباب الاقتصادية					0.646	0.061	0.482	10.67	0.01
النموذج الثاني	0.530	0.281	0.277	%27.7					
الثابت					19.85	2.65		7.48	0.01
الأسباب الاقتصادية					0.456	0.70	0.340	6.52	0.01
الأسباب الاجتماعية					0.400	0.080	0.262	5.02	0.01

وفيما يتعلق بالتنبؤ بالآثار الاقتصادية، أظهرت النتائج -كما هو موضح بالجدول (12)- يتبين أن قيم "F" المحسوبة بلغت في النموذجين (الأول للأسباب الاقتصادية، والثاني للاقتصادية والتنظيمية) على الترتيب 81.684 و46.083، بدلالة إحصائية عند مستوى 0.01؛ مما يدل على وجود علاقة انحدار بين المتغيرين المستقلين (الأسباب الاقتصادية والأسباب التنظيمية) والمتغير التابع (الآثار الاقتصادية)، ويؤكد على صلاحية نماذج تحليل الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع.

يتضح من نتائج النموذج الأول في الجدول (13) أن معامل ارتباط R يساوي 0.422 ومعامل تحديد معدل $Adj.R^2$ 0.176، أي أن الأسباب الاقتصادية تستطيع تفسير الآثار الاقتصادية لتأنيث الفقر بنسبة 17.6%. وبإضافة الأسباب التنظيمية في النموذج الثاني ارتفع معامل الارتباط إلى 0.444 وكذلك معامل التحديد المعدل (0.193). وعلى ذلك يكون للنموذج الثاني قدرة تفسيرية أكبر من الأول؛ مما يعني الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الأسباب الاقتصادية والأسباب التنظيمية) والمتغير التابع (الآثار الاقتصادية).

جدول رقم (12) نتائج اختبار تحليل التباين لمعنوية نماذج تحليل الانحدار

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النموذج الأول	الانحدار	389.793	1	389.793	81.684	دال عند 0.01
	البواقي	1794.252	376	4.772		
	الكلى	2184.045	377			
النموذج الثاني	الانحدار	430.886	2	215.443	46.083	دال عند 0.01
	البواقي	1753.159	375	4.675		
	الكلى	2184.045	377			

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث الأول (ص: 114 - 149)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وفى ضوء ذلك، يتبين أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية تسهم في التنبؤ بنسبة 27.7% من الآثار الاجتماعية لتأثيث الفقر، وإن كانت الأسباب الاقتصادية أكثر تأثيراً على الآثار الاجتماعية؛ حيث تسهم في التنبؤ بحوالي 23.0% من الآثار الاجتماعية، كما تسهم الأسباب الاجتماعية في التنبؤ بما نسبته 4.7% من هذه الآثار. أما عن الأسباب التنظيمية فاتضح عدم معنويتها في التنبؤ بالآثار الاجتماعية. كما يتبين أن الأسباب الاقتصادية والتنظيمية لتأنيث الفقر تسهم في التنبؤ بما نسبته 19.3% من الآثار الاقتصادية الناجمة عنه. كما ويلاحظ أن الأسباب الاقتصادية هي الأكثر تأثيرًا على الآثار الاقتصادية؛ حيث تسهم في التنبؤ بما نسبته 17.6% من الآثار الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر، في حين تسهم الأسباب التنظيمية في التنبؤ بما نسبته 1.7% من الآثار الاقتصادية. أما الأسباب الاجتماعية فليس لها تأثير معنوي في التنبؤ بالآثار الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر.

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار التدريجي Stepwise لإسهام أسباب تأنيث الفقر في التنبؤ بآثاره الاقتصادية

النماذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	النسبة المئوية للإسهام%	الانحدار اللا معياري		الانحدار المعياري (B)	قيمة t	الدلالة
					B	الخطأ المعياري			
النموذج الأول	0.422	0.178	0.176	%17.6					
الثابت					5.608	0.742		7.559	0.01
الأسباب الاقتصادية					0.151	0.017	0.442	9.038	0.01
النموذج الثاني	0.444	0.197	0.193	%19.3					
الثابت					5.246	0.744		7.048	0.01
الأسباب الاقتصادية					0.107	0.022	0.300	4.825	0.01
الأسباب التنظيمية					0.140	0.047	0.184	2.965	0.01

خلاصة الدراسة والتوصيات

من مراجعة الأدبيات اتضح أن فقر النساء ما هو إلا نتيجة اللامساواة في الفرص بين الجنسين. وأن الاضطهاد الطبقي بين الجنسين هو سبب الفقر المؤنث، حيث يضع المرأة في مواقع عمل دونية وأجور ضئيلة، ويعتبرها قوة عمل احتياطية يتم استخدامها عند الضرورة أو في الأعمال المتدنية الأجر. كما ويعتبر عدم احتساب الأعباء والأعمال المنزلية للمرأة كعمل منتج ظلماً للمرأة ودورها المنتج في المجتمع، لذا طالب المنظرين بإعطاء النساء أجرا مقابل العمل المنزلي ورعاية الأطفال، وأشاروا إلى أن عدم الأخذ بمساهمة المرأة الاقتصادية قد أدى إلى فشل الجهود التنموية، وأن مفتاح التغلب على مشاكل التنمية في الدول النامية إنما يتمثل في التركيز على النساء الفقيرات.

وعلى الجانب التطبيقي للدراسات السابقة، لم يولِ الباحثين اهتماما كافيا بتحليل أسباب تأنيث الفقر وآثاره، بقدر ما تم تناولها كظاهرة أضحت كموروث تتناوله الأجيال نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين (محرم، 2012)، والتركيز على ضعف فرص المرأة وخياراتها مما يتسبب في فقرها وعدم تمكنها من الخروج منه. تمثلت أهم أسباب تأنيث الفقر في الموروثات الثقافية، وعدم المساواة والتحيز ضد النساء داخل الأسر، وعلى المستوى المجتمعي، فضلا عن محدودية المشاركة في صنع القرار، وانخفاض مستوى أجور النساء مقارنة بالرجال، الأمية وانخفاض مستوى التعليم، الزواج المبكر والطلاق وغياب الرجل، والإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية (كما في دراسات كل من: العزازي (2001)، Moghadam (2005)،

(Lund, et al. (2008، سليمان (2014)، (Chant (2014، وغيرها). وباستهداف هذا البحث لتحليل واقع تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية، تم الأخذ بما ورد في الدراسات السابقة حول ماهية الظاهرة وأسبابها وآثارها، وذلك لوضع الاستبانة التي تمثل أداة البحث في جانبه التطبيقي على النساء اللاتي يعتبرن أنفسهن فقيرات في مدينة جدة.

استنتاجات البحث:

نتج عن تحليل بيانات الاستبانة أن النساء الفقيرات في مدينة جدة أغلبهن متوسطات العمر (21-40 سنة)، والذي يمثل هدراً للطاقات البشرية، وذلك يتوافق ودراسة مركز إيفاد للدراسات والاستشارات (2014). وعلى خلاف المتوقع، فإن الغالبية العظمى عازبات، وذلك على خلاف العديد من الدراسات، كدراسة المساعد (2018) ومركز إيفاد للدراسات والاستشارات (2014)، والآتي تؤكد على أن الأرامل والمتزوجات والمطلقات يمثلن النسب الأعلى من النساء الفقيرات. وتنتمي غالبية النساء الفقيرات إلى أسر متوسطة إلى كبيرة نسبياً (تتراوح من 5 إلى 8 أشخاص)، ويعزز من ذلك تحليل الباحثتان لسلم مستحقات الضمان الاجتماعي، والذي تبين منه أن الأسر المكونة من 3-7 أفراد دخلها تحت حد الكفاف، والأسر المكونة من 8 أفراد تقترب من خط الفقر. كما اتضح ارتفاع مستوى التحصيل العلمي بشكل عام، خلافاً لما ورد في الأدبيات (كدراسة منظمة المرأة العربية (2018) والمساعد (2018) وغيرها) التي تربط فقر النساء بالأمية وانخفاض التحصيل العلمي. ويمكن ارجاع هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجات الجامعات، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقرهن. كما يمكن أن يكون السبب في هذه النتيجة فنياً، حيث تم توزيع الاستبانة إلكترونياً مما قد يعني عدم استجابة الأميات أو منخفضات التعليم للاستبانة، سواء لعدم القدرة أو لعدم الوعي بأهمية الاستبانة لأغراض البحث العلمي.

ومن الجانب الاقتصادي لخصائص العينة، أظهرت النتائج أن معظم المستطلعات من ذوات الدخل المحدود والأقل من 1433 ريال للأسرة شهرياً، وأن ما يزيد عن نصف المستطلعات ليس لديهن دخل مستقل (50.8%)، بينما تحصل من لديها دخل مستقل على دخلها من الراتب الوظيفي بنسبة أكبر، في حين لا تشكل نسبة الحاصلات على الضمان الاجتماعي منهن سوى 8.6%، ونسبة الحاصلات على المساعدات غير الحكومية 3.7%. ويدل ذلك على ضعف دور مخصصات الضمان الاجتماعي، وكذلك المساعدات والإعانات المقدمة من الجهات الأخرى غير الحكومية، في مساعدة النساء الفقيرات. وفيما يخص الإعالة، لا تعتبر الغالبية من ذوات الدخل المحدود العائلات الوحيدات للأسرة، حيث بلغت نسبة المعيلات 27.2%، معظمهن يتحملن الإعالة جزئيا. ويتضح من النتائج أن المرأة السعودية غالباً ما تعول الأبناء (37.3%) والوالدين (28.7%).

أما عن أهم الاحتياجات المادية للمستطلعات، فتمثلت في امتلاك منزل وعمل يتناسب مع الظروف والمؤهلات (32.5% لكل منهما بالتساوي). ويدل ذلك على أن النساء ذوات الدخل المحدود ما زلن في أدنى هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية Maslow's Hierarchy of Needs، فعدم امتلاكهن لمنزل يعني أنهن ما زلن يبحثن عن اشباع حاجاتهن الفسيولوجية الأساسية ومنها السكن اللائق (وفقا لدراسة مركز إيفاد للدراسات والبحوث، فإن 56.8% من النساء الفقيرات يعشن في منازل شعبية غير ملائمة وتفتقر إلى سبل الراحة المعيشية)، وذلك مع عدم توفر فرص عمل مناسبة لمؤهلاتهن وظروفهن يؤثر على درجة الأمان لديهن وتقديرهن للذات. كما اتضح أن 81% من المستطلعات ليس لديهن عمل، الأمر الذي يؤكد احتياج النساء الفقيرات لفرص عمل مناسبة، ويؤكد كذلك على أن البطالة أحد أسباب تأنيث الفقر (كما أشارت

دراسة العزازي (2001)). وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى الكثير من المستطلعات، غير أن معظمهن عاطلات عن العمل. وترجع الباحثة ذلك إلى الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. هذا وتتطلع الأغلبية إلى فرص عمل مناسبة من حيث الظروف وأوقات العمل، ومناسبة كذلك من حيث الراتب، كأهم احتياجاتهن للحصول على وظيفة. وفي ذلك أكدت دراسة مؤسسة الملك خالد الخيرية (2017) على أن 8% من النساء الفقيرات السعوديات يمنعن من العمل من قبل الأسرة، وأن 32.6% من النساء لا يتمكن من العمل بسبب عدم توافر وسائل المواصلات المناسبة.

وفي تحليل الدراسة لأهم أسباب تأنيث الفقر من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، اتضح أن العوامل التنظيمية هي الأكثر تأثيرا وأهمية في تأنيث الفقر، تليها العوامل الاقتصادية، فالعوامل الاجتماعية. بالنسبة للأسباب التنظيمية يتصدرها عدم وجود دعم كافي للمرأة لبدء مشروعها الخاص كالسبب الأبرز تنظيمياً لتأنيث الفقر، وهذا ما أكدته دراسة Chant (2014) حول الصعوبات التي تواجه النساء الفقيرات في التوفيق بين العمل الإنجابي (غير مدفوع الأجر) وبين المساهمة الاقتصادية لكسب سبل العيش، ويزيد الأمر صعوبة عدم تمكنها من بدء مشروعها الخاص سواء من المنزل أو خارجه في ظل صغر حجم القروض الممنوحة لدعم المشاريع من ناحية والقيود الصارمة للسداد من ناحية أخرى. كما أن عدم تخصيص راتب شهري من قبل الدولة لربة المنزل له تأثيره الواضح أيضاً، حيث تعمل النساء وتتحمل الكثير من العناء في أعمالها المنزلية غير مدفوعة الأجر والتي قد تحول في المقابل دون قدرتها على العمل خارج المنزل. تؤيد هذه النتيجة دراستي Grown (2014) ومنظمة المرأة العربية (2018) وغيرهما. إضافة إلى ذلك، يشكل عدم اتخاذ الدولة لحلول واقعية وعدم وجود حماية قانونية لحقوق المرأة أسباب مهمة في تفشي ظاهرة تأنيث الفقر في المملكة. من جانب تتمثل معظم الإجراءات المتخذة لعلاج الفقر في تقديم المعونات المادية والتي بالكاد تكفي لسد أدنى الاحتياجات، بينما يتطلب الأمر الوقوف الفعلي على أسباب المشكلة وإيجاد الحلول المستدامة لتحسين المستوى المعيشي للفقراء. ومن جانب آخر، فإن القصور في نصوص القانون أو تطبيقاته تشكل معاناة واضحة للمرأة الفقيرة، حيث أن ضعف الحماية القانونية يعني حرمان المرأة من حقوقها في تملك العقار والموارد المالية، وحقها في الميراث، وفي النزاعات الأسرية، وقبل كل شيء حقها في المساواة، مما يزيد من ضعفها وفقرها.

وفيما يخص الأسباب الاقتصادية، اتضح أن ارتفاع تكاليف المعيشة في المملكة من أبرز أسباب تأنيث الفقر، حيث أن ارتفاع تكلفة المعيشة -مع تواضع مستويات الدخل- يؤثر سلباً على أفراد المجتمع، ولاسيما النساء المعيلات لأسرهن. وقد اتضح من نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2018 أن متوسط الدخل الشهري للأسرة التي ترأسها امرأة 8606 ريال، بينما يبلغ متوسط الدخل الشهري للأسر الذي يرأسها الرجل 15132 ريال. هناك فرق مقداره 6526 ريال لصالح الأسر التي يرأسها الرجل، مما يعني أن ارتفاع تكلفة المعيشة يؤثر على النساء وخاصة محدودات الدخل منهن. كما اتضح أيضاً أن خروج المرأة للعمل يتطلب نفقات لا تقوى المرأة على تحملها، مثل المواصلات وحضانات الأطفال وغيرها. وقد ذكرت دراسة مركز إيفاد للدراسات والاستشارات (2014) أن 32.6% من النساء لا يعملن بسبب عدم توافر المواصلات. هذا بالإضافة إلى عدم توافر الفرص الوظيفية الملائمة لظروف المرأة -كأوقات العمل أو الراتب الذي يستدعي خروجها للعمل أو مواءمة متطلبات العمل مع مسؤوليات المرأة الأسرية- أحد أبرز الأسباب الاقتصادية التي تساهم في تأنيث الفقر، حيث تبقى عاطلة وبدون دخل ثابت يكفي احتياجاتها واحتياجات أسرتها. بالإضافة إلى ذلك تشكل إعالة المرأة نفسها وأبنائها نتيجة غياب دور العائل أو تقصيره؛ التمييز ضد النساء في سوق العمل؛ عدم استقرار المرأة في العمل بسبب المسؤوليات الأسرية؛ ارتفاع معدل البطالة بين الإناث؛ وانتزاع

حق المرأة في التصرف بمالها وسيطرة الرجل، كلها أسباب اقتصادية واضحة لها تأثيرها على زيادة تأنيث الفقر.

أما عن تحليل الأسباب الاجتماعية، فأظهر أن العادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الجنسين من أبرز الأسباب الاجتماعية لتأنيث الفقر، حيث تحرم المرأة من الفرص واتخاذ القرار لمجرد أنها امرأة، وبسبب الموروثات الثقافية والاجتماعية التي تهمش المرأة وتحول دون قدرتها على التصرف بأمورها الحياتية. ويتوافق ذلك مع معظم ما ورد في الأدبيات (كدراسة مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، 2104 والمساعد، 2018). كما يمثل عدم تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في تخصصات التعليم العالي سبباً مهماً في تأنيث الفقر (يتفق ذلك مع دراسة اللحيدان، 2015). ويمثل قلة وعي المرأة بحقوقها التي كفلها لها الشرع كالنفقة، والكسوة، والميراث وغيرها عاملاً اجتماعياً مؤثر بدرجة عالية في تأنيث الفقر، وهذا ما تؤكده توصية دراسة جامعة الملك عبد العزيز (2006) حول ضرورة توعية المرأة بحقوقها الشرعية. هذا بالإضافة إلى أهمية الأسباب الأخرى كتعدد الزوجات من قبل الأب أو الزوج؛ منع المرأة من التعليم؛ العنف ضد المرأة، وعدم استقلالية المرأة بذاتها وحاجتها الدائمة للرجل، كعوامل اجتماعية في تأثيرها الواضح على تأنيث الفقر.

وبتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتأنيث الفقر من وجهة نظر النساء الفقيرات في مدينة جدة، أتضح أن الأثر الاقتصادي الأبرز يتمثل في تدني مستوى المعيشة ككل، حيث أن الفقر عبارة عن حلقة مفرغة تؤدي قلة الدخل من خلالها إلى سوء التغذية، مما يؤدي إلى سوء الوضع الصحي، فانخفاض المستوى التعليمي، وبالتالي تدني مستوى التأهيل المطلوب لسوق العمل وهذا بدوره يحد من فرص العمل الجيدة، الأمر الذي تستمر معه دائرة الفقر. ويتوافق ذلك مع دراسة مركز إيفاد للدراسات والاستشارات (2014) التي أشارت إلى أن الفقر من شأنه تدني مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع وللمرأة الفقيرة بالتحديد. هذا ويحد تأنيث الفقر من قيمة مساهمة المرأة في التنمية الوطنية، وإن لم تتطرق الدراسات إلى تأثير تأنيث الفقر على قيمة مساهمتها في التنمية الوطنية بشكل مباشر، إلا أن هذه النتيجة تعزز من نتائج دراسة علي (2005) التي أشارت إلى أن انتشار فقر الدخل يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء في مجال التمثيل في البرلمانات الوطنية. إن الفقر وما يتضمنه من انخفاض في الإنتاجية يحول دون المساهمة في التنمية ويحول دون تقدم الدول التي تعاني منه في طريق التنمية المستدامة (مكتب العمل الدولي، 2003)، خاصة وأن فقر النساء هو فقر تتوارثه الأجيال، مالم توضع له حلول جذرية. كذلك يؤدي انتشار الفقر بين النساء إلى زيادة البطالة نتيجة انخفاض المهارات والقدرات. ويتضح من ذلك أن العلاقة بين البطالة وتأنيث الفقر هي علاقة تبادلية، حيث أن البطالة سبباً مهماً في تأنيث الفقر، وتأنيث الفقر يودي إلى البطالة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة شديد (2015) التي أشارت إلى أن البطالة تعد من أبرز آثار الفقر، وأن المرأة السعودية تعاني من بطالة قسرية؛ بسبب طبيعة سوق العمل السعودي المتحيز ضد المرأة. ومن ناحية أخرى ترتفع البطالة بين الإناث من خريجات الجامعات في المملكة بسبب عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي يؤكد على انخفاض المهارات التي يتطلبها السوق.

أما الآثار الاجتماعية، فيتصدرها الضغوط النفسية التي تعاني منها المرأة نتيجة الفقر، حيث يضع الفقر على المرأة الكثير من الضغوط النفسية، وقد أفادت دراسة شديد (2015) بأن الفقر يضع المرأة تحت ضغوط نفسية شديدة، تفقدها الكثير من قدراتها وإمكاناتها. ويؤدي تأنيث الفقر إلى زيادة الخلافات والنزاعات الأسرية، ويتوافق هذا مع دراسة الكفاوين (2015) التي أشارت إلى أن النساء الفقيرات يعانين من المشكلات الأسرية والتعرض للعنف الأسري اللفظي والجسدي والنفسي، خاصة من قبل الزوج بسبب عصبية الزوج وقلة الموارد المالية. وبسبب الفقر تعاني المرأة الفقيرة من الخجل الاجتماعي وعدم الثقة بالنفس نتيجة

فقرها ووضعها المادي، حيث تعاني الفقيرات من المشكلات الاجتماعية والنفسية نتيجة شعورها بالدونية وانخفاض مكانتها الاجتماعية (كما في دراسة العضايلة، 2014). إضافة إلى ما تقدم يتسبب تأنيث الفقر في العديد من الأثار الاجتماعية كتدني مستوى التأهيل المطلوب لسوق العمل؛ اضطرار المرأة للزواج في سن مبكر بحثاً عن ظروف معيشية أفضل؛ ترك التعليم من أجل العمل وكسب الرزق سواء برغبتها أو قصراً بضغط من أفراد الأسرة؛ انخفاض مستوى تعليم الأبناء وتعليمهن؛ الضعف البدني والصحي للأبناء؛ سوء وضع المرأة الصحي بسبب سوء التغذية؛ الانحراف واتباع السبل غير القانونية للحصول على دخل كافي، وكذلك اللجوء لطلب المعونة والتسول للحصول على المال.

وأخيرا، وبتحليل علاقة الأسباب بالآثار، أكدت النتائج على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين أسباب تأنيث الفقر (الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية) وبين الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها، وإن اتضح أن الأسباب الاقتصادية هي الأكثر تأثيرا على النواحي الاجتماعية وكذلك الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب التركيز على المسببات الاقتصادية بشكل أكبر عند وضع السياسات الكفيلة بالحد من فقر النساء في المملكة. ويؤيد ذلك ما أشارت إليه دراسة صوفي وعبد الحميد (2017) في أن تمكين المرأة اقتصاديا بالقضاء على أسباب فقرها وتحسين قدراتها على كسب العيش سيؤدي إلى تمكينها اجتماعياً.

التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه نتائج واستنتاجات البحث، وفي ضوء دعم التدابير التي تتخذها الدولة من خلال رؤيتها المستقبلية، فإنها تقدم الباحثتان عدد من التوصيات التي تساعد في علاج تأنيث الفقر من جانب، وفي تعزيز جهود التسريع بالتنمية الاقتصادية من الجانب الآخر، والتي تتلخص في الآتي:

أولاً- توجيه السياسات العامة للتركيز على البرامج الاجتماعية التي تعمل على تحسين رفاهية الأسر، والهادفة للاستثمار في المرأة الفقيرة وتمكينها من الوصول إلى الموارد الإنتاجية، وتوفير احتياجاتها المادية الأساسية من السكن الصحي الملائم، والرعاية الصحية المتكاملة، وفرص العمل اللائق، والدخل الكافي.

ثانياً- وضع حلول واقعية لمشكلة البطالة بين الإناث المتعلمات تحقيقاً لعوائد الاستثمار في تعليم الفتيات، بحيث تتضمن هذه الحلول تقييم المهارات الحالية والمستقبلية التي يحتاجها سوق العمل، وتصميم البرامج التدريبية المتخصصة لموائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات السوق. وفي المقابل يتطلب الأمر، فتح مجالات جديدة للعمل تتناسب وظروف المرأة وطبيعتها من جانب، وتحويل النساء من مجرد طالبات للعمل إلى منتجات ومولدات لفرص العمل من خلال تنمية روح تنظيم المشاريع من الجانب الآخر.

ثالثاً- دعم النساء الفقيرات من الأسر المنتجة أو الراغبات في البدء في مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر مادياً ولوجستياً، حيث ينبغي على الجهات الممولة للمشاريع الناشئة (قروض حسنة) إعادة النظر في شروطهم وإجراءاتهم بالصورة التي تسهل من حصول صاحبات المشاريع على التمويل المناسب. هذا فضلا عن ضرورة تسهيل الإجراءات، وصقل المهارات الريادية ومهارات تنظيم المشاريع، وتوفير البيئة المحفزة لتسليح النساء بمقومات نجاح المشاريع واستدامتها.

رابعاً- إعادة النظر في أنظمة التكافل الاجتماعي وفي المعونات المقدمة للأسر الفقيرة، حيث ينبغي وضع مخصصات الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يعالج مشكلة الفقر ويكفل حق العيش الكريم، مع التركيز على البعد الاجتماعي للتضخم وضرورة اتسامها بالمرونة والملائمة مع تكاليف المعيشة ومستوى الأسعار. هذا

فضلا عن ضرورة دعم السلع والخدمات الأساسية، وفرض حد أدنى للأجور موازيا لحد الكفاية، أو صرف بدل غلاء معيشة لمحدودات الدخل متكافئ مع مستوى الأسعار ومع الخط النسبي للفقر. وينبغي أيضاً، التأكيد على أهمية تحول الجهات الخيرية من الدور الرعوي في تقديم المساعدات إلى الدور التنموي.

خامساً- إعادة النظر في القوانين التي تكفل سريان حقوق المرأة، ودعم حقوق المرأة المدنية والشخصية لحمايتها من الممارسات السلبية التي تمارس ضدها من قبل الأسرة والمجتمع، مع ضرورة توعية المرأة ذاتها بحقوقها وقدرتها على المطالبة بها سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوى العملي (نظام العمل).

سادساً- رفع الوعي الاجتماعي وتكثيف الجهود للتأثير على العادات والتقاليد القائمة على التمييز ضد المرأة، من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التعليمية. ويتطلب ذلك توعية المجتمع بطبيعة العلاقة التكاملية بين الجنسين، والتي تتحقق بالعدالة بين الجنسين وليس المساواة. كما ينبغي توعية المرأة ذاتها بحقوقها الشرعية، كحقها في الميراث وذمتها المالية المستقلة، وقبل ذلك حقها في التعليم والعمل.

ثامناً- توجيه البحوث والدراسات لإجراء الدراسات المتعمقة لتحليل وتقييم واقع مشكلة الفقر بشكل عام والفقر المؤنث بشكل خاص في المملكة، بحيث تشمل دراسات وافية وشاملة على المستوى القومي والإقليمي، على المستوى الحضري والريفي، وذلك لوضع حلول واقعية ترتبط والتوجهات التنموية للدولة. ويتطلب ذلك توفير قواعد للبيانات عن عدد الفقراء ومعلوماتهم الديموغرافية والاقتصادية، وإتاحتها للباحثين وفق إجراءات واضحة تحفظ حق الفقراء وسرية بياناتهم لدى الباحثين.

وأخيرا تؤكد الدراسة على أهمية وضع استراتيجية شاملة للحد من الفقر عامة وفقر النساء خاصة، مستهدفة تحقيق النمو المستدام وتمكين المرأة الفقيرة، بالتركيز على تمكينها الاقتصادي من خلال التعليم والعمل بما يكفل تمكينها اجتماعيا. ويتطلب ذلك إنشاء جهة رسمية معنية بشؤون المرأة يتحقق من خلالها فهم أعمق لقضايا المرأة ومشكلات المرأة المعيلة، وإيصال صوتها واحتياجاتها للمجتمع والدولة، لضمان سريان حقوقها في التعليم والعمل واتخاذ القرار وفي العيش الكريم وفي دورها التنموي كمواطنة.

المراجع

أبو العينين، سوزان حسن (2004). الفقر في الدول العربية: الأسباب والسياسات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 4: 111- 156.

الأسكوا (2017). التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا)، بالتعاون مع اليونيسيف، جامعة الدول العربية، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية.

بحري، دلال (2016). النظرية النسوية في التنمية. مجلة المفكر، 15: 69-82.

جامعة الملك عبد العزيز (2006). مكافحة الفقر. وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي. مركز الإنتاج الإعلامي. جدة.

حوسو، عصمت محمد (2009). الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

الخليف، شروق بنت عبد العزيز (2015)، تمكين المرأة السعودية كأحد الحلول للفقر المؤنث، شؤون اجتماعية، 32 (125): 83-106.

الدامغ، سامي بن عبد العزيز (2014). خط الكفاية في المملكة العربية السعودية. مؤسسة الملك خالد الخيرية. الرياض.

رحيمة، حوالف (2014). ظاهرة تأنيث الفقر وعلاقتها بالتدهور الصحي للنساء والأطفال: دراسة ميدانية لعينة من ولاية تلمسان. دراسات وأبحاث، 15: 124-138

سليمان، عزه محمود محمد (2014). ظاهرة تأنيث الفقر وتأثيرها على المرأة: الواقع والمكونات وسبل العلاج. مجلة كلية التربية- جامعة بنها، 25 (100): 173-198.

الشبيكي، الجازي بنت محمد (2011). المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي. الحوار الوطني الرابع، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني. المدينة المنورة.

شديد، سعاد رفيق (2015). الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنساء الفقيرات -دراسة اثنوغرافية لتأنيث الفقر في المجتمع السعودي. جامعة الملك عبد العزيز. جدة.

صوفي، سمر سعيد معوض وعبد الحميد، خليل عبد المقصود (2017). مدخل سبل المعيشة المستدامة ومواجهة ظاهرة تأنيث الفقر. مجلة الخدمة الاجتماعية، 58 (2): 352-390.

عباس، محمد؛ نوفل، محمد؛ العبسي، محمد؛ وأبو عواد، فريال (2014). مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.

العذاري، عدنان والدعمي، هدى (2010)، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

العزازي، محمد حسن (2001). تأنيث الفقر. مجلة البحوث الإدارية، 13 (1)، 4-5.

العضايلة، لبنى مخلد (2014). المشكلات (الاجتماعية-النفسية) للمرأة الفقيرة في الهوامش الحضرية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 7، (1): 82-102.

علي، علي عبد القادر (2005). انتشار الفقر وأثره على اضعاف النساء في الدول العربية. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

القيسي، كامل صكر (2008). الكفاف والكفاية. سلسلة المصطلحات في الفقه الإسلامي (1). دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري. دبي.

الكفاوين، محمود محمد (2015). المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسرا فقيرة: دراسة ميدانية على عينة من منتفعات صندوق المعونة الوطنية. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 42 (1): 1229-1250.

اللحيدان، مريم بنت محمد (2015). الفقر المؤنث وأهم برامج الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 38 (16): 3207- 3228.

محرم، إبراهيم؛ الشاذلي، سمير؛ بركات، مازن؛ والبسيوني، محمد (2012). تأنيث الفقر في ضوء مؤشرات التنمية البشرية والواقع الاجتماعي الريفي. مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، 3 (8)، 1195-1202.

مركز إيفاد للدراسات والاستشارات (2014). الفقر المؤنث سماته وخصائصه في المجتمع السعودي. مؤسسة الملك خالد الخيرية. الرياض.

المساعد، نورة فرج (2018). النساء العائلات والفقر: قراءة في أدبيات تأنيث الفقر في السعودية. شؤون اجتماعية، 35 (137): 173-205.

مكتب العمل الدولي (2003)، الخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91.
https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf

منظمة المرأة العربية (2018). المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشادية. http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

مؤسسة السبيعي الخيرية (ب.ت.). الدراسات العلمية لمعالجة الفقر في السعودية (برامج عملية لمعالجة الفقر). المركز الدولي للأبحاث والدراسات. مؤسسة محمد وعبد الله إبراهيم السبيعي الخيرية. جدة.

مؤسسة الملك خالد الخيرية (2017). تطوير منظومة الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية: تحديد خط الفقر وحد الكفاية. الرياض.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (2017). الخريطة التفاعلية لمستفيد الضمان الاجتماعي. https://mlsd.gov.sa/node/70995

Agola, N. and Awang, J. (2014). Globalized Poverty and Environment: 21st Century Challenges and Innovative Solutions. Springer.

Allen, R. (2001). The New Penguin English Dictionary. Penguin Books.

Chant, S. (2014). Exploring the "Feminisation of Poverty" in Relation to Women's Work and Home-based Enterprise in Slums of the Global South. International Journal of Gender and Entrepreneurship, 6(3): 1-29.

Christensen, M.A. (2019). Feminization of Poverty: Causes and Implications. In: Leal Filho, W.; Azul, A.; Brandli, L.; Özuyar, P.; and Wall, T. (eds). Gender Equality. Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals. Springer. Cham.

Coffey, C.; Revollo, P. E.; Harvey, R.; Lawson, M.; Butt, A. P.; Sarosi, D.; and Thekkudan, J. (2020). Time to Care: Unpaid and Underpaid Care Work and the Global Inequality Crisis. Oxfam International. Oxford, UK.

Gilbert, G. (1997). Adam Smith on the Nature and Causes of Poverty. Review of Social Economy, 55 (3), 273-291.

Goldberg, G. S. (2010). Poor Women in Rich Countries: The Feminization of Poverty Over the Life_Course. Oxford University Press, New York.

Grown, C. (2014). Missing Women: Gender and The Extreme Poverty Debate. USAID. https://pdfs.semanticscholar.org/9aba/55eb91741a9c137f0b115fcc8c2272ba346a.pdf

Hussain, D. M.; Ahmad, N. N.; and Siraj, S. A. (2016). Marxist Feminist Perspective of Corporate Gender Disclosures. Asian Journal of Accounting and Governance, 7: 11-24.

Jewayni, L. (2014). Poverty in Riyadh, Saudi Arabia, The Borgen Project. https://borgenproject.org/poverty-riyadh-saudi-arabia/

Jung, S. Y. and Smith, R. J. (2007). The Economics of Poverty: Explanatory Theories to Inform Practice. Journal of Human Behavior in the Social Environment, 16 (12): 21-39.

Khan, I. A.; Shahbaz, B.; Naz, M.; Umber, S.; and Amir, R.M. (2016), Determinants of Women`s Empowerment and Poverty Reduction: A Case Study of Rural Faisalabad, Punjab. Pakistan Journal of Agricultural Sciences, 53 (4): 2076 – 0906.

Lee, R. (2018). Top 15 Fact about Poverty in Saudi Arabia. The Borgen Project. https://borgenproject.org/top-15-facts-about-poverty-in-saudi-arabia/

Lund, R.; Dei, L. A.; Boakye, K.; and Opoku-Agyemang, E. (2008). It is All About Livelihoods: A Study of Women Working in Stone Chip Production in Cape Coast Municipality, Ghana. Norwegian Journal of Geography, 62 (3):139-148.

McRobbie, A. (2004). Post-Feminism and Popular Culture. Feminist Media Studies, 4 (3): 255-264.

Mederios, M. and Costa, J. (2008). Is There a Feminization of Poverty in Latin America. World Development, 36 (1): 115-127.

Moghadam, V. (2005). The "Feminization of Poverty" and Women's Human Rights. SHS Paper in Women's Studies/Gender Research, UNESCO.

Nadim, S. J. and Nurlukman, A. D. (2017). The Impact of Women Empowerment on Poverty Reduction in Rural Area of Bangladesh: Focusing on development program. Journal of Government and Civil Society, 1 (2): 135-157.

Persky, J. (2004). When did Equality Become a Noneconomic Objective? American Journal of Economics and Sociology, 63 (4), 921-938.

Sen, A. (1992). Inequality re-examined. Oxford University Press. New York.

United Nations (1995). Report of the World Summit for Social Development. Copenhagen. 6-12 March. https://undocs.org/A/CONF.166/9

UNDP (1997). Human Development Report. United Nations Development Programme. New York. http://hdr.undp.org/en/global-reports

UNDP (2018). Human Development Indices and Indicators- 2018 Statistical Update. United Nations. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf

World Bank (2000). World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. International Bank for Reconstruction and Development. Washington, D.C.

World Bank (2017). Monitoring Global Poverty: Report of the Commission on Global Poverty, International Bank for Reconstruction and Development. Washington, D.C.

World Economic Forum (2020). Global Gender Gap Report 2020. World Economic Forum. Geneva.